مرسوم اتحادي رقم (6) لسنة 2018
بالتصديق على اتفاقية بين حكومة الدولة وحكومة جمهورية الباراغواي لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب المالي فيما يتعلق بالضرائب على الدخل

نحن خليفة بن زايد آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة،

- بعد الاطلاع على الدستور،
- وعلى القانون الاتحادي رقم (1) لسنة 1972، بشأن اختصاصات الوزارات وصلاحيات الوزراء، وتعديلاته،
- وبناءً على ما عرضه وزير المالية، وموافقة مجلس الوزراء، وتصديق المجلس الأعلى للاتحاد،

رسمنا بما هو آت:

المادة الأولى

صودق على اتفاقية بين حكومة الدولة وحكومة جمهورية الباراغواي لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب المالي فيما يتعلق بالضرائب على الدخل، والبروتوكول الملحق بها، والتي تم التوقيع عليهما في أبوظبي بتاريخ 16 يناير 2017، والمرفق نصوصها.

المادة الثانية

على وزير المالية تنفيذ هذا المرسوم، وينشر في الجريدة الرسمية.

خليفة بن زايد آل نهيان
رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة

صدر عنا في قصر الرئاسة – أبوظبي:
بتاريخ: 20 / ربيع الثاني / 1439هـ
الموافق: 8 / يناير / 2018م

اتفاقيـــــة بـــــين
حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة
و
وحكومة جمهورية الباراغواي
لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب المالي
فيما يتعلق بالضرائب على الدخل

إن حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة وحكومة جمهورية الباراغواي
رغبة منهما في تعزيز علاقتهما الاقتصادية المتبادلة عن طريق إبرام اتفاقية لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب المالي بالنسبة للضرائب على الدخل وراس المال،
فقد اتفقتا على ما يلي:

مادة (1)
النطاق الشخصي

تطبق هذه الاتفاقية على الأشخاص المقيمين في إحدى الدولتين المتعاقدتين أو كليهما.

مادة (2)
الضرائب التي تشملها الاتفاقية

1. تطبق هذه الاتفاقية على ضرائب الدخل المفروضة من قبل دولة متعاقدة أو أقسامها السياسية الفرعية أو سلطاتها المحلية بغض النظر عن الطريقة التي تفرض بها.
2. تعتبر من الضرائب على الدخل كل الضرائب المفروضة على إجمالي الدخل، او على عناصر من الدخل، بما في ذلك الضرائب على الأرباح الناتجة من نقل ملكية الأموال المنقولة وغير المنقولة، الضرائب على إجمالي مبالغ الأجور والرواتب التي تدفعها المشاريع.
3. الضرائب الحالية التي تطبق عليها هذه الاتفاقية بوجه الخصوص: -

(أ) في حالة دولة الإمارات العربية المتحدة:
1) ضريبة الدخل؛
2) ضريبة الشركات.
(والمشار إليها فيما بعد بضريبة الإمارات العربية المتحدة)
(ب) في حالة الباراغواي:
(1) ضريبة الدخل الشخصي (الخدمات الشخصية)؛
(2) ضريبة الشركات؛
(3) ضريبة الدخل على الاعمال الزراعية؛
(4) ضريبة الدخل على الاعمال الصغيرة.
(مشاراً إليها فيما بعد بـ " ضريبة الباراغواي ").

4. تطبق هذه الاتفاقية أيضاً على أي ضرائب مماثلة أو مشابهة في جوهرها، والتي تفرض بموجب قوانين دولة متعاقدة بعد تاريخ توقيع هذه الاتفاقية بالإضافة إلى أو بديلاً عن الضرائب الحالية، تخطر السلطات المختصة في الدولتين المتعاقدتين بعضها البعض بأي تغييرات جوهرية تم إجراءها على القوانين الضريبية لكل منهما.

مادة (3)
الدخل الناتج من المواد الهيدروكربونية

بالرغم من أي احكام اخرى في هذه الاتفاقية لا يوجد ما يؤثر على حق أي من الدولتين المتعاقدتين، أو أي من حكوماتهما المحلية أو سلطاتهما المحلية على تطبيق قوانينهما المحلية

وتشريعاتهما وذلك فيما يتعلق بالضرائب على الدخل والأرباح الناتجة من الهيدروكربونات والأنشطة المرتبطة الواقعة في إقليم الدولة المتعاقدة ذات الصلة، وذلك حسب ما تقتضي الحالة.

مادة (4)

تعريفـــــــات عامة

1) لأغراض هذه الاتفاقية ما لم يقتضي سياق النص خلاف ذلك:

أ- يعني المصطلح "دولة متعاقدة" و "الدولة المتعاقدة الأخرى" دولة الإمارات العربية المتحدة أو الباراغواي، كما يقتضي النص.

ب- يعني مصطلح "دولة الإمارات العربية المتحدة "عند استخدامه بمعناه الجغرافي إقليم دولة الإمارات العربية المتحدة تحت سيادتها بما في ذلك المنطقة خارج البحر الإقليمي والفضاء الجوي والمناطق البحرية والتي تمارس عليها دولة الإمارات العربية المتحدة حقوق سيادية وقضائية فيما يتعلق بالأنشطة في مياهها، قاع البحر التربة التحتية ذات الصلة باستكشاف أو استغلال الموارد الطبيعية وفقا لقوانينها والقانون الدولي.

ج- مصطلح " الباراغواي عندما يستخدم بالمعنى الجغرافي يشير الى الامتداد الإقليمي الذي تمارس عليه الدولة سيادتها او سلطتها القضائية وفقا للقانون الدولي والمحلي، الدستور الوطني.

د- يشمل مصطلح " شخص " فرد، شركة وصاية، شراكة أو شركة، وأي هيئة أخرى من الأشخاص.

ه- يعنى مصطلح (مواطن):

1-أي فرد حائز على جنسية دولة متعاقدة.

2-أي شخص قانوني، شراكة أو هيئة أو كيان اخر يستمد وضعه على هذا النحو من القوانين السارية في تلك الدولة المتعاقدة أو تقسيم سياسي أو حكومة محلية فيها.

و- يعنى مصطلح " شركة " أي شخص اعتباري أو كيان يعامل معاملة الشخص الاعتباري لأغراض الضريبة.

ز- يعني المصطلح "صندوق او خطة معاشات تقاعدية" أي خطة، مخطط، شركة وصية، او ترتيب اخر والذي يكون معفي من الضرائب بشكل عام ويتم تشغيله بشكل رئيسي لإدارة او توفير استحقاقات المعاشات التقاعدية او التقاعد او لاكتساب دخل لصالح واحد او أكثر من هذه الترتيبات.

ح- تعنى المصطلحات " مشروع الدولة المتعاقدة " و " مشروع الدولة المتعاقدة الأخرى " على التوالي مشروع يقيمه مقيم في دولة متعاقدة ومشروع يقيمه مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى.

ط- يعني المصطلح " النقل الدولي " أي نقل بواسطة سفينة أو طائرة يتولى تشغيلها مشروع دولة متعاقدة ما عدا الحالات التي يتم فيها تشغيل السفينة أو الطائرة فقط فيما بين أماكن تقع في الدولة المتعاقدة الأخرى.

ي- يشمل المصطلح "اعمال" اداء الخدمات المهنية والنشاطات الاخرى ذات الصفة المستقلة.

ك- يعني المصطلح "كيان حكومي مؤهل" البنك المركزي لدولة متعاقدة وأي شخص، وكالة، مؤسسة، سلطة، صندوق، مشروع، منظمة او اي كيان اخر تمتلكه أو تتحكم به بشكل مباشر او غير مباشر دولة متعاقدة أو أي قسم سياسي فرعي أو حكومة محلية فيها.

ل- يعني المصطلح "ضريبة" ضريبة الامارات العربية المتحدة او ضريبة جمهورية الباراغواي كما يقتضي النص.

م- تعنى عبارة " السلطة المختصة ":

(1) 1_ في الإمارات العربية المتحدة وزير المالية أو ممثل مفوض لوزير المالية.
(2)في حالة الباراغواي: وزير المالية أو الممثل المفوض.

(2) فيما يخص بتطبيق هذه الاتفاقية في أي وقت بواسطة دولة متعاقدة فإن أي مصطلح لم يرد له تعريف وما لم يقتضي سياق النص خلاف ذلك يكون له نفس معناه في ذلك الوقت بموجب قوانين تلك الدولة فيما يتعلق بالضرائب التي تطبق عليها هذه الاتفاقية، أي معنى بموجب القوانين الضريبية السارية لتلك الدولة يسود على المعنى الموجود في القوانين الأخرى لتلك الدولة.

مادة (5)
المقيـــــم

1. لأغراض هذه الاتفاقية فأن عبارة " مقيم في دولة متعاقدة " تعني:
أ- في حالة دولة الإمارات العربية المتحدة:
1) مواطن دولة الامارات العربية المتحدة او الفرد المقيم بموجب قوانين دولة الامارات العربية المتحدة أو أي قسم سياسي فرعي أو حكومة محلية والمواطن؛
2) أي شخص اخر غير الفرد المؤسس او غير ذلك معترف به بموجب قوانين دولة الامارات العربية المتحدة أو أي قسم سياسي فرعي أو حكومة محلية فيها.
ب- في حالة جمهورية الباراغواي:
أي شخص، والذي بموجب قوانين الباراغواي يخضع للضريبة فيها بسبب مسكنه، اقامته مقره أو مكتبه الرئيسي، مكان ادارته، مكان تأسيسه أو أي معيار اخر ذو طبيعة مشابهة ويشمل أيضا حكومة الباراغواي وأي سلطة محلية فيها.
2. لأغراض الفقرة 1 يشمل المقيم في دولة متعاقدة:
أ) حكومة تلك الدولة المتعاقدة وأي تقسيم سياسي فرعي أو حكومة محلية أو سلطة محلية؛
ب) أي شخص غير الفرد يمتلكه أو تتم إدارته بشكل مباشر أو غير مباشر من تلك الدولة أو أي تقسيم سياسي فرعي أو حكومة محلية أو سلطة محلية تابعة لها؛
ج) كيان حكومي مؤهل؛
د) صندوق معاشات؛
ه) منظمات خيرية، دينية، تعليمية وثقافية.
3. حيثما يكون فرد مقيماً في كلتا الدولتين المتعاقدتين وفقاً لأحكام الفقرة (1) يتم تحديد وضعه كالتالي: -
(أ) يعتبر مقيماً فقط في الدولة التي يتوفر له فيها سكن دائم بها وإذا كان يتوفر له سكن دائم في كلتا الدولتين يعتبر الفرد مقيماً فقط في الدولة التي تكون علاقاته الشخصية والاقتصادية بها أوثق (مركز المصالح الحيوية).
(ب) إذا لم يكن ممكناً تحديد الدولة المتعاقدة التي بها مركز مصالحه الحيوية أو لم يتوفر له سكن دائم في أي من الدولتين يعتبر مقيماً في الدولة المتعاقدة التي بها سكنه المعتاد.
(جـ) إذا كان له سكن معتاد في كلتا الدولتين المتعاقدتين أو لم يكن له سكن معتاد في أي منهما يعتبر مقيماً في الدولة المتعاقدة التي يعد من مواطنيها.
(د)إذا لم يكن من الممكن تحديد وضعه وفقا لأحكام الفقرة (ج)، تتولى السلطات المختصة في كلتا الدولتين المتعاقدتين تسوية المسألة بالاتفاق المتبادل بينهما.
4. وحيثما يكون بسبب أحكام الفقرة (1) الشخص غير الفرد مقيماً في كلتا الدولتين المتعاقدتين يعتبر في هذه الحالة مقيماً فقط في الدولة المتعاقدة التي أسس بها.

مادة (6)
المنشأة الدائمة

1. لأغراض هذه الاتفاقية يعني المصطلح "المنشأة الدائمة" المقر الثابت للعمل الذي يتم من خلاله مزاولة نشاط المشروع جزئياً أو كلياً.
2. تشمل عبارة المنشأة الدائمة خصوصا:
   أ- محل الإدارة؛
   ب- فرع؛
   ج- مكتب؛
   د- مصنع؛
   ه- ورشة؛
   و- منجم، بئر نفط أو غاز، محجر أو أي مكان آخر لاستكشاف، استخراج او استغلال الموارد الطبيعية وأي أنشطة ذات صلة وتشمل موقع التنقيب في البحر.
3. موقع بناء أو تشييد أو تركيب أو مشروع تجميع أو نشاطات إشرافيه ذات صلة أو محطة حفر أو سفينة تستخدم لاستكشاف أو استغلال الموارد الطبيعية تعتبر منشأة دائمة فقط إذا استمر مثل هذا الموقع، المشروع أو النشاطات لمدة تزيد على تسع أشهر.
4. تقديم الخدمات بما فيه الخدمات الاستشارية أو الإدارية، من قبل مشروع دولة متعاقدة من خلال موظفين أو عاملين آخرين يوظفهم المشروع لهذا الغرض، في الدولة المتعاقدة الأخرى يشكل منشأة دائمة فقط إذا استمرت الأنشطة من هذا النوع لفترة أو فترات تزيد في مجموعها عن تسعة أشهر.
5. يعتبر ان لمشروع دولة متعاقدة منشأة دائمة في الدولة المتعاقدة الأخرى إذا ما تم استخدام أو تركيب معدات ميكانيكية أو علمية أو آليات أساسية لأكثر من اثني عشرة شهرا في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى، لصالح او بموجب عقد مع المشروع.
6. بالرغم من الأحكام السابقة في هذه المادة فإن عبارة " المنشأة الدائمة "لا تشمل الآتي:
   أ) استخدام المرافق فقط لغرض تخزين أو عرض أو تسليم السلع أو البضائع المملوكة للمشروع.
   ب) الاحتفاظ بمخزون من السلع أو البضائع المملوكة للمشروع فقط بغرض تخزينها أو عرضها أو تسليمها.
   ج) الاحتفاظ بمخزون من السلع أو البضائع المملوكة للمشروع فقط لغرض تصنيعها بواسطة مشروع آخر.
   د) الاحتفاظ بمقر ثابت للعمل فقط لغرض شراء السلع أو البضائع أو تجمع المعلومات للمشروع.
   ه) الاحتفاظ بمقر ثابت للعمل فقط لغرض القيام باي نشاطات ذات طبيعة تحضيرية او مساعدة للمشروع.
   و) الاحتفاظ بمقر ثابت للعمل فقط للجمع لأي من الأنشطة المذكورة في الفقرات الفرعية (أ) -(د) بشرط أن يكون النشاط الكلي في المقر الثابت للعمل الذي ينتج عن هذا الجمع ذا طبيعة تحضيرية أو مساعدة.
7. بالرغم من أحكام الفقرتين (1) و (2)، إذا عمل شخص، غير الوكيل ذو الوضع المستقل الذي تنطبق عليه الفقرة (9)، في دولة متعاقدة لصالح مشروع تابع للدولة المتعاقدة الأخرى، فإن ذلك المشروع سيعتبر بأن له منشأة دائمة في الدولة المتعاقدة المذكورة أولاً فيما يتعلق بأية أنشطة يقوم بها ذلك الشخص لصالح المشروع، إذا قام هذا الشخص:
   أ) كان لديه ويزاول بشكل معتاد في الدولة المتعاقدة المذكورة أولاً سلطة لإبرام العقود باسم ذلك المشروع، إلا إذا كانت أنشطة ذلك الشخص محدودة بتلك المذكورة في

الفقرة (6) والتي إن تمت ممارستها من خلال مقر ثابت للعمل، لا تجعل من هذا المقر الثابت منشأة دائمة طبقاً لأحكام هذه الفقرة؛

ب) لم يكن له مثل هذه السلطة، ولكنه عادة يحتفظ في الدولة المتعاقدة المذكورة أولاً بمخزون من سلع أو بضائع مملوكة لمثل هذا المشروع ويقوم بتسليم سلع أو بضائع منها بصفة منتظمة نيابة عن هذا المشروع؛

ج) يقوم بشكل اعتيادي بتوفير الطلبات في الدولة المتعاقدة المذكورة أولا، بشكل حصري او شبه حصري للمشروع نفسه أو لمثل هذا المشروع ومشاريع أخرى، والتي يتحكم بها او له فائدة تحكم فيها؛

د) كان بحكم عمله هذا، يقوم في تلك الدولة المتعاقدة ولصالح المشروع بتصنيع سلع أو بضائع مملوكة للمشروع.

8. على الرغم من الأحكام السابقة لهذه المادة، يعتبر أن لمشروع التأمين التابع لدولة متعاقدة، باستثناء ما يتعلق بإعادة التأمين، منشأة دائمة في الدولة المتعاقدة الأخرى إذا ما كان يقوم بتحصيل أقساط تأمين في إقليم تلك الدولة المتعاقدة الأخرى أو يؤمن على المخاطر الواقعة فيها عن طريق شخص غير الوكيل ذي الوضع المستقل الذي تسري عليه الفقرة 9.

9. لا يعتبر أن للمشروع منشأة دائمة في دولة متعاقدة لمجرد أنه يمارس نشاطا في تلك الدولة من خلال سمسار أو وكيل عام بالعمولة أو أي وكيل آخر ذي وضع مستقل، شريطة أن يعمل مثل هؤلاء الأشخاص في مجال أعمالهم الاعتيادية، مع ذلك، عندما تكون نشاطات مثل هذا الوكيل مكرسة بالكامل او جزئيا نيابة عن ذلك المشروع ومشاريع اخرى، والتي يتحكم بها او له فائدة تحكم بها، فلن يعتبر وكيلا ذي صفة مستقلة ضمن معنى هذه الفقرة.

10. إن كون شركة مقيمة في دولة متعاقدة تسيطر على شركة مقيمة أو تسيطر عليها شركة مقيمة في الدولة المتعاقدة الأخرى أو تزاول عملاً في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى (سواء من خلال منشأة دائمة أو خلافه) فإن ذلك الواقع لا يجعل في حد ذاته أياً من الشركتين منشأة دائمة للشركة الأخرى.

مادة (7)
الدخل الناتج عن الأموال غير المنقولة

1. الدخل الذي يكتسبه مقيم في دولة متعاقدة من الأموال غير المنقولة (بما في ذلك الدخل من الزراعة أو استغلال الغابات) الكائنة في الدولة المتعاقدة الأخرى يجوز إخضاعه للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة الاخرى.

2. عبارة " الأموال غير المنقولة " يكون لها نفس معناها وفقاً للقانون الوطني للدولة المتعاقدة التي توجد فيها الأموال المعنية وفي أي حالة فإن العبارة تشمل الملكية الملحقة بالأموال غير المنقولة والماشية والآلات المستخدمة في الزراعة واستغلال الغابات والحقوق التي تطبق بشأنها أحكام القانون العام المتعلقة بملكية الأراضي ، وحق الانتفاع بالأموال غير المنقولة والحقوق في المدفوعات المتغيرة أو الثابتة كمقابل استغلال أو الحق في استغلال الترسبات المعدنية وغيرها من الموارد الطبيعية الأخرى ، لا تعتبر السفن والطائرات من الأموال غير المنقولة .

3. تطبق أحكام الفقرة (1) من هذه المادة على الدخل الناتج من استخدام الأموال غير المنقولة بصورة مباشرة أو تأجيرها أو استغلالها بأي شكل آخر.

4. تطبق أحكام الفقرة (3) من هذه المادة أيضاً على الدخل من الأموال غير المنقولة لمشروع وعلى الدخل من الأموال غير المنقولة المستخدمة لأداء خدمات شخصية مستقلة.

مادة (8)
أرباح الأعمال

1. تخضع أرباح مشروع لدولة متعاقدة للضريبة فقط في تلك الدولة المتعاقدة ما لم يباشر المشروع نشاطاً في الدولة المتعاقدة الأخرى من خلال منشأة دائمة قائمة في تلك الدولة المتعاقدة الاخرى فإذا باشر المشروع نشاطاً كالمذكور آنفاً، يجوز إخضاع أرباح المشروع للضريبة في الدولة المتعاقدة الأخرى ولكن فقط بالقدر الذي يمكن أن ينسب منها إلى تلك المنشأة الدائمة.
2. مع مراعاة أحكام الفقرة (3) حيثما يباشر مشروع تابع لدولة متعاقدة نشاطاً في الدولة المتعاقدة الأخرى من خلال منشأة دائمة قائمة فيها، تنسب في كل دولة متعاقدة إلى تلك المنشأة الدائمة الأرباح التي يمكن أن يتوقع تحقيقها فيما لو كان المشروع متميزاً ومستقلاً ويباشر نفس الأنشطة أو أنشطة مشابهة في نفس الظروف أو ظروف مشابهة وتعامل بصورة مستقلة تماماً مع المشروع الذي تعتبر منشأة دائمة له.
3. عند تحديد أرباح منشأة دائمة، يسمح كخصم لتلك النفقات القابلة للخصم التي يتم تكبدها لأغراض المنشأة الدائمة، بما في ذلك النفقات الإدارية العامة والتنفيذية التي تم تكبدها، سواء كان ذلك في الدولة المتعاقدة التي توجد فيها المنشأة الدائمة أو في أي مكان آخر، مع الأخذ بالاعتبار أي قانون مطبق أو نظام في الدولة المتعاقدة المعنية.
4. لا تنسب أرباح لمنشأة دائمة استناداً فقط إلى قيام المنشأة الدائمة بشراء سلع أو بضائع للمشروع.
5. إذا جرى العرف في دولة متعاقدة على تحديد الأرباح التي تنسب إلى منشأة دائمة على أساس تقسيم نسبي للأرباح الكلية للمشروع على مختلف أجزائه، فإن أحكام الفقرة (2) لا تمنع تلك الدولة المتعاقدة من تحديد الأرباح التي ستخضع للضريبة على أساس مثل هذا التقسيم النسبي الذي جرى عليه العرف؛ غير أن طريقة التقسيم النسبي المتبعة يجب أن تؤدي إلى نتيجة تتفق مع المبادئ المتضمنة في هذه المادة.
6. إذا كانت المعلومات المتاحة للسلطة المختصة في الدولة المتعاقدة غير كافية لتحديد الأرباح لمنشأة دائمة لشخص، ليس في هذه المادة ما يمس تطبيق أي قوانين أو تشريعات لتلك الدولة المتعاقدة فيما يتعلق بتحديد المسؤولية الضريبية لتلك المنشأة الدائمة عن طريق تقدير من قبل السلطة المختصة في تلك الدولة المتعاقدة للأرباح الخاضعة للضريبة لتلك المنشأة الدائمة، بشرط ان تطبق أن مثل هذه القوانين أو التشريعات بالتوافق مع المبادئ المنصوص عليها في هذه المادة، مع مراعاة المعلومات المتاحة للسلطة المختصة.
7. لأغراض الفقرات السابقة، تحدد الأرباح التي تنسب إلى المنشأة الدائمة بذات الكيفية عاماً بعد عام ما لم يوجد سبب وجيه وكافٍ يقضي بغير ذلك.
8. حيثما تشتمل الأرباح على عناصر للدخل أو الأرباح تمت معالجتها على حدة في مواد أخرى من هذه الاتفاقية فإن أحكام تلك المواد لن تتأثر بأحكام هذه المادة.

مادة (9)
النقل البحري والجوي

بالرغم من احكام المادة 7 من هذه الاتفاقية:

1. الأرباح الناتجة لمشروع دولة متعاقدة من عمليات تشغيل السفن أو الطائرات في النقل الدولي، تخضع للضريبة فقط في تلك الدولة المتعاقدة.
2. لأغراض هذه المادة، فان الأرباح من تشغيل السفن أو الطائرات في النقل الدولي تشمل:
   1) الأرباح من تأجير السفن أو الطائرات بدون طاقم.
   2) الأرباح من استخدام، صيانة أو استئجار الحاويات، بما في ذلك المقطورات والمعدات المرتبطة بها لنقل الحاويات، المستخدمة لنقل السلع أو البضائع.

3. تسري أحكام الفقرة 1 من هذه المادة أيضا على الأرباح الناتجة من:
1) من المشاركة في اتحاد، عمل مشترك أو وكالة تشغيل دولية.
2) بيع التذاكر بالنيابة عن مشروع أخر.
3) الدخل من بيع التقنية الهندسية الى طرف ثالث.
4) الدخل الناتج من الإيداعات المصرفية، السندات، الحصص، الأسهم و ديون الدين الاخرى

مادة (10)
المشروعات المشتركة

1. حيثما:

(أ) يساهم مشروع تابع لدولة متعاقدة بصورة مباشرة أو غير مباشرة في الإدارة أو الرقابة أو رأس مال مشروع تابع للدولة المتعاقدة الأخرى أو

(ب) يساهم نفس الأشخاص بصورة مباشرة أو غير مباشرة في الإدارة أو الرقابة أو رأسمال مشروع تابع لدولة متعاقدة ومشروع تابع للدولة المتعاقدة الأخرى.

وفي أي من الحالتين إذا وضعت أو فرضت شروط فيما بين المشروعين في علاقاتهما التجارية أو المالية تختلف عن تلك التي يمكن وضعها بين مشروعين مستقلين فإن أية أرباح كان من الممكن أن يحققها أي من المشروعين لو لم تكن هذه الشروط ولكنها لم تتحقق بسبب وجود هذه الشروط. يجوز تضمينها في أرباح ذلك المشروع وإخضاعها للضريبة تبعاً لذلك.

2. عندما تقوم دولة متعاقدة بتضمين أرباح مشروع لتلك الدولة المتعاقدة –و تخضعها للضريبة- أرباح مشروع للدولة المتعاقدة الأخرى تم إخضاعها للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى و كانت الأرباح المضمنة ممكن أن تكون أرباحا لمشروع الدولة المتعاقدة الأولى إذا كانت الشروط الموضوعة بين المشروعين هي نفسها الشروط التي يمكن أن تكون بين مشروعين مستقلين ،في هذه الحالة تقوم الدولة الأخرى بإجراء التعديلات المناسبة على مقدار الضريبة المفروضة على هذه الأرباح يجب وضع اعتبار للأحكام الأخرى في هذه الاتفاقية عند تحديد مثل هذه التعديلات و يجوز أن تقوم السلطات المختصة إذا لزم الأمر بالتشاور بينهما.

مادة (11)
أرباح الأسهم

1. أرباح الأسهم التي تدفعها شركة مقيمة في دولة متعاقدة إلى مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى يجوز ان تخضع للضريبة في تلك الدولة.
2. ومع ذلك يجوز أن تخضع أيضا أرباح الأسهم هذه للضريبة في الدولة المتعاقدة التي تقيم بها الشركة دافعة أرباح الأسهم ووفقاً لقانون تلك الدولة ولكن إن كان المالك المستفيد من أرباح الأسهم مقيماً في الدولة المتعاقدة الاخرى فإن الضريبة المفروضة يجب ألا تزيد عن 15 % من إجمالي قيمة ارباح الأسهم.
3. بالرغم من احكام الفقرتين 1 و2، فان أرباح الأسهم التي تدفعها شركة مقيمة في دولة متعاقدة تخضع للضريبة فقط الدولة المتعاقدة الأخرى إذا كان المالك المستفيد من أرباح الأسهم هو تلك الدولة الأخرى نفسها، حكومة محلية، سلطة محلية أو مؤسسة مالية فيها، والمقيمة في تلك الدولة الأخرى.

4. تعنى عبارة " أرباح الأسهم " حسب استخدامها في هذه المادة الدخل من الحصص، أسهم الانتفاع، حقوق الانتفاع، حصص التنقيب، حصص المؤسسين أو حقوق أخرى ولا تمثل

مطالبات ديون، المساهمة في الأرباح وكذلك الدخل من حقوق اعتبارية أخرى تخضع لنفس المعاملة الضريبية باعتبارها دخلاً من الأسهم بموجب القوانين الضريبية للدولة التي تقيم فيها الشركة القائمة بالتوزيع.

5. لا تنطبق أحكام الفقرة (1) إذا كان المالك المستفيد من أرباح الأسهم كونه مقيماً في دولة متعاقدة يزاول عملاً في الدولة المتعاقدة الأخرى التي تقيم فيها الشركة الدافعة لأرباح الأسهم من خلال منشأة دائمة تقع فيها، أو يؤدي في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى خدمات شخصية مستقلة من مركز ثابت فيها وكانت الملكية التي تدفع بسببها أرباح الأسهم مرتبطة ارتباطا فعلياً بهذه المنشأة الدائمة أو المركز الثابت. في مثل هذه الحالة تطبق أحكام المادة (7) أو المادة (14)، حسبما تكون الحالة.

6. إذا حققت شركة مقيمة في دولة متعاقدة، أرباحا أو دخل من الدولة المتعاقدة الأخرى، فلا يجوز لتلك الدولة الأخرى أن تفرض ضريبة على أرباح الاسهم التي تدفعها الشركة إلا بقدر ما تدفع مثل هذه الأرباح إلى مقيم بتلك الدولة الأخرى والذي يكون هو المالك المنتفع من ارباح الاسهم، أو بالقدر الذي تكون بموجبه ملكية الأسهم التي تدفع عنها الأرباح مرتبطة ارتباطا فعليا بمنشأة دائمة في تلك الدولة الأخرى، وكذلك لا يجوز إخضاع أرباح الشركة غير الموزعة للضريبة التي تفرض على الأرباح غير الموزعة حتى لو كانت أرباح الأسهم المدفوعة أو الأرباح غير الموزعة قد نشأت كليا أو جزئيا من أرباح أو دخل ناتج في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى.

7. لا تطبق احكام الفقرتين 3 و4 إذا كان المالك المستفيد من أرباح الأسهم هو الدولة نفسها، اقسامها السياسة الفرعية، حكوماتها المحلية، سلطاتها المحلية أو مؤسساتها المالية، يخضع مثل هذا الدخل للضريبة فقط في دولة الإقامة.

مادة (12)
الفائدة

1. أن الفائدة التي تنشأ في دولة متعاقدة والمدفوعة الى مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى تخضع للضريبة فقط في تلك الدولة المتعاقدة.

2. ومع ذلك يجوز أن تخضع أيضاً تلك الفوائد للضريبة في الدولة المتعاقدة التي تنشأ فيها ووفقاً لقوانين تلك الدولة ولكن إن كان المالك المستفيد من الفوائد مقيماً في الدولة المتعاقدة الأخرى فإن الضريبة المفروضة يجب ألا تزيد عن:
أ) 6% من المبلغ الإجمالي للفائدة من قروض المصارف أو شركات التأمين، الخاضعة لتشريعات كل دولة؛
ب) 15% من المبلغ الإجمالي للفائدة في جميع الحالات الاخرى.

3. بالرغم من احكام الفقرتين 1 و2، فان الفائدة التي تدفعها شركة مقيمة في دولة متعاقدة تخضع للضريبة فقط الدولة المتعاقدة الأخرى إذا كان المالك المستفيد من الفائدة هو تلك الدولة الأخرى نفسها، حكومة محلية، سلطة محلية أو مؤسسة مالية فيها، والمقيمة في تلك الدولة الأخرى.

4. يعني مصطلح "الفائدة" حسب استخدامه في هذه المادة الدخل الناشئ من مطالبات الديون بكافة أنواعها، سواء كانت مضمونة أو غير مضمونة برهن وسواء كانت تحمل حق المساهمة في أرباح المدين أم لا تحمل هذا الحق، وعلى وجه الخصوص الدخل من الأوراق المالية الحكومية والدخل من السندات أو سندات الدين، بما في ذلك علاوات الإصدار والجوائز المرتبطة بتلك الأوراق المالية أو السندات أو سندات الدين. كذلك الدخل الذي

يخضع لنفس الضرائب على الدخل من الأموال المقرضة بموجب قانون الضرائب للدولة المتعاقدة التي ينشأ فيها الدخل.

5. لا تنطبق أحكام الفقرة (1) من هذه المادة، إذا كان المالك المستفيد من الفائدة كونه مقيماً في دولة متعاقدة يزاول عملاً في الدولة المتعاقدة الأخرى التي تنشأ فيها الفائدة من خلال منشأة دائمة في الدولة المتعاقدة الأخرى، أو يزاول في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى خدمات شخصية مستقلة من مركز ثابت يقع في الدولة المتعاقدة الأخرى، وكانت المديونية التي تدفع بسببها الفائدة مرتبطة ارتباطا فعليا بتلك المنشأة الدائمة أو ذلك المركز الثابت. في مثل هذه الحالة تطبق أحكام المادة (7) أو المادة (14)، حسبما تكون الحالة.

6. تعتبر الفائدة قد نشأت في دولة متعاقدة عندما يكون دافع الفائدة مقيماً في تلك الدولة المتعاقدة. غير أنه إذا كان للشخص الذي يدفع الفائدة، سواءً كان مقيماً في الدولة المتعاقدة أم غير مقيم فيها، منشأة دائمة أو مركز ثابت في دولة متعاقدة وكانت المديونية التي تدفع عنها الفائدة مرتبطة بالمنشأة الدائمة أو المركز الثابت وتحملت تلك المنشأة الدائمة أو المركز الثابت عبء هذه الفائدة، فإن مثل هذه الفائدة تعتبر عندئذ قد نشأت في الدولة المتعاقدة التي تقع فيها المنشأة الدائمة أو المركز الثابت.

7. حيثما يتبين استناداً إلى علاقة خاصة بين الدافع والمالك المنتفع أو بينهما معاً وشخص آخر إن قيمة الفائدة مع مراعاة المطالبة بالديون التي تدفع عنها تتجاوز القيمة التي يمكن إن يكون قد تم الاتفاق عليها بين الدافع والمالك المنتفع في غياب مثل هذه العلاقة، عندئذ تطبق أحكام هذه المادة فقط على القيمة المذكورة الأخيرة، في مثل هذه الحالة يظل الجزء الزائد من المدفوعات خاضعاً للضريبة وفقاً لقانون كل دولة متعاقدة مع وجوب مراعاة الأحكام الأخرى الواردة في هذه الاتفاقية.

مادة (13)
الإتاوات

1. يجوز ان تخضع الإتاوات التي تنشأ في دولة متعاقدة وتدفع إلى مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى للضريبة في تلك الدولة.
ومع ذلك، يجوز أن تخضع أيضاً تلك الإتاوات للضريبة في الدولة المتعاقدة التي تنشأ فيها ووفقاً لقانون تلك الدولة المتعاقدة، ولكن إذا كان المالك المستفيد من الإتاوات مقيماً في الدولة المتعاقدة الأخرى فإن الضريبة المفروضة يجب ألا تزيد على 15% من القيمة الإجمالية للإتاوات.

2. يعني مصطلح الإتاوات حسب استخدامه في هذه المادة المدفوعات من أي نوع التي يتم استلامها كمقابل لاستعمال أو حق استعمال أي حقوق نشر عمل أدبي أو فني أو علمي بما في ذلك الأفلام السينمائية الاعمال على الاقلام، الشرائط او أي وسائل اخرى لإعادة الانتاج لاستخدامها فيما يتعلق بالبث التلفازي او الاذاعي، وأي براءة اختراع أو علامة تجارية أو تصميم أو نموذج أو مخطط أو تركيبة سرية أو عملية أو لمعلومات تتعلق بخبرات صناعية أو تجارية أو علمية.

3. لا تنطبق أحكام الفقرتين (1) و (2) إذا كان المالك المستفيد من الإتاوات كونه مقيماً في دولة متعاقدة يزاول عملاً في الدولة المتعاقدة الأخرى التي نشأت فيها الإتاوات من خلال منشأة دائمة تقع في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى، وكان الحق أو الملكية اللتان تدفع عنهما الإتاوات يرتبطان ارتباطاً فعلياً بهذه المنشأة الدائمة. في مثل هذه الحالة تطبق أحكام المادة (7) أو المادة (14)، حسبما تكون الحالة.

4. تعتبر الإتاوات قد نشأت في دولة متعاقدة إذا كان دافع الإتاوات مقيماً في تلك الدولة المتعاقدة. غير أنه، إذا كان الشخص الدافع للإتاوات، سواء كان مقيماً في دولة متعاقدة أو

غير مقيم فيها، يملك في دولة متعاقدة منشأة دائمة أو مركزاً ثابتاً له علاقة بالالتزام الذي نتج عنه تكبد دفع الاتاوات، وتحملت المنشأة الدائمة هذه الاتاوات، فإن هذه الإتاوات تعتبر عندئذ قد نشأت في الدولة المتعاقدة التي تقع فيها المنشأة الدائمة.

5. حيثما يتبين بسبب علاقة خاصة بين الدافع والمالك المستفيد لهذه الإتاوات أو بينهما معاً وبين شخص آخر، أن قيمة الإتاوات، مع مراعاة الاستعمال أو الحق أو المعلومات التي تدفع مقابلا لها تتجاوز القيمة التي كان من الممكن أن يتم الاتفاق عليها بين الدافع والمالك المستفيد في غياب مثل هذه العلاقة، فإن أحكام هذه المادة تنطبق فقط على القيمة المذكورة الأخيرة. في مثل هذه الحالة، يظل الجزء الزائد من المدفوعات خاضعاً للضريبة وفقاً لقوانين كل من الدولتين المتعاقدتين، مع وجوب مراعاة الأحكام الأخرى لهذه الاتفاقية.

المادة (14)
أرباح رأس المال

1. يجوز أن تخضع المكاسب التي يكتسبها مقيم في دولة متعاقدة من نقل ملكية الأموال غير المنقولة المشار اليها في المادة (7) والواقعة في الدولة المتعاقدة الأخرى للضريبة في تلك الدولة الأخرى.
2. الأرباح الناتجة عن نقل ملكية الأموال المنقولة التي تشكل جزءاً من الممتلكات التجارية لمنشأة دائمة يمتلكها مشروع تابع لدولة متعاقدة في الدولة المتعاقدة الأخرى، بما في ذلك الأرباح التي تنشأ من نقل ملكية مثل هذه المنشأة الدائمة (وحدها أو مع المشروع ككل)، يخضع للضريبة فقط في تلك الدولة المتعاقدة.
3. تخضع الأرباح الي يكتسبها مشروع دولة متعاقدة الناتجة من نقل ملكية السفن أو الطائرات التي يتم تشغيلها في الحركة الدولية أو الأموال المنقولة المتعلقة بتشغيل هذه السفن أو الطائرات للضريبة فقط في تلك الدولة المتعاقدة.
4. الأرباح الناتجة من نقل ملكية أي عقار غير تلك المشار إليها في الفقرات (1)، (2)، (3) يخضع للضريبة فقط في الدولة المتعاقدة التي يقيم بها المتصرف في الملكية.

المادة 15
الخدمات الشخصية التابعة

1. مع مراعاة أحكام المواد، (15)، (17) و (18)، (19) و (20) فان الرواتب والأجور والمكافآت المماثلة الأخرى التي يكتسبها مقيم في دولة متعاقدة فيما يتعلق بوظيفة تخضع للضريبة فقط في تلك الدولة المتعاقدة هذا إن لم تمارس هذه الوظيفة في الدولة المتعاقدة الأخرى، وإذا تمت ممارستها على ذلك النحو، فيجوز إخضاع المكافآت التي يتم اكتسابها هناك للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى.
2. بالرغم من أحكام الفقرة (1) من هذه المادة فان هذه المكافآت التي يكتسبها مقيم في دولة متعاقدة فيما يتعلق بوظيفة يزاولها في الدولة المتعاقدة الأخرى تخضع للضريبة فقط في الدولة المذكورة أولا إذا استوفيت الشروط التالية:

أ- تواجد مستلم المكافأة في الدولة المتعاقدة الأخرى لفترة أو لفترات لا تتجاوز في مجموعها (183) يوم في أي 12 شهراً تبدأ أو تنتهي في السنة المالية المعنية و

ب- دفعت المكافآت بواسطة أو نيابة عن صاحب عمل غير مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى و

جـلم يتحمل عبء المكافآت منشأة دائمة يمتلكها صاحب العمل في الدولة المتعاقدة الأخرى.

3. بالرغم من الأحكام السابقة لهذه المادة فان المكافآت المكتسبة فيما يتعلق بوظيفة تزاول على متن سفينة أو طائرة يتم تشغيلها في النقل الدولي من قبل مشروع دولة متعاقدة تخضع للضريبة فقط في تلك الدولة المتعاقدة.

4. الفرد الذي يكون مواطناً من دولة متعاقدة وموظف من قبل مشروع تابع لتلك الدولة المتعاقدة نشاطه الرئيسي يتكون من تشغيل الطائرات في النقل الدولي، ويكتسب مكافأة من مهام يقوم بها في الدولة المتعاقدة الأخرى، يخضع للضريبة فقط في تلك الدولة المتعاقدة على المكافئات التي يكتسبها من وظيفته لدى ذلك المشروع.

مادة (16)
أتعاب أعضاء مجلس الإدارة

أتعاب أعضاء مجلس الإدارة والمدفوعات المماثلة التي يكتسبها مقيم في دولة متعاقدة بصفته عضواً في مجلس إدارة أو في جهاز مماثل لشركة مقيمة في الدولة المتعاقدة الأخرى تخضع للضريبة فقط في الدولة المتعاقدة المذكورة اولا.

مادة (17)
الفنانون والرياضيون

1. على الرغم من أحكام المادة (14) فإن الدخل الذي يكتسبه مقيم في دولة متعاقدة بصفته فناناً كممثل مسرحي أو سينمائي أو إذاعي أو تلفزيوني أو موسيقيا أو رياضيا من أنشطته الشخصية التي مارسها بهذه الصفة في الدولة المتعاقدة الأخرى، يجوز إخضاعه للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى.

2. حيثما يستحق دخل مقابل أنشطة شخصية زاولها فنان أو رياضي بصفته المذكورة، ليس للفنان أو الرياضي نفسه ولكن لشخص آخر، فأنه يجوز إخضاع ذلك الدخل وبالرغم من أحكام المادتين (7) و (14) للضريبة في الدولة المتعاقدة التي تمت فيها ممارسة أنشطة الفنان أو الرياضي.

3. لا تسري احكام الفقرتين (1)و (2) على الدخل المكتسب من قبل الفنانين او الرياضيين المقيمين في دولة متعاقدة من نشاطاتهم الشخصية التي مارسوها في الدولة المتعاقدة الاخرى اذا ما كانت زيارتهم الى تلك الدولة المتعاقدة الاخرى مدعومة اساسيا من اموال عامة للدولة المتعاقدة المذكورة اولا، بما فيه الاموال لا تقسيم سياسي فرعي، سلطة محلية او كيان تشريعي فيها، ولا على الدخل المكتسب من قبل منظمة غير ربحية فيما يتعلق بهذه النشاطات بشرط لا يكون جزء من دخلها مدفوعا او متوفر للمصلحة الشخصية لملاكها، المؤسسين او الاعضاء.

مادة (18)
المعاشات التقاعدية والمرتبات العمرية

1. طبقا لأحكام الفقرة (2) من المادة (19) فإن المعاشات التقاعدية والمكافآت الأخرى المماثلة والمبالغ العمرية التي تدفع لفرد مقيم في دولة متعاقدة مقابل توظيف سابق تخضع للضريبة فقط في تلك الدولة المتعاقدة.

2. - حسب استخدامها في هذه المادة:

أ) تعني عبارة "المعاشات التقاعدية والمكافآت الأخرى المماثلة" المدفوعات الدورية التي تدفع بعد التقاعد مقابل خدمة سابقة أو على شكل تعويض عن إصابات حدثت فيما يتصل بتوظيف سابق.

ب) تعني عبارة "مرتبات عمرية" مبلغاً محدداً يستحق الدفع بصورة دورية وفي أوقات محددة خلال سنوات الحياة أو خلال فترة محددة أو يمكن تحديدها بموجب التزام بتسديد المبالغ مقابل تعويض كافٍ وكامل من المال أو ما يقوم مقامه.

مادة (19)
الخدمات الحكومية

1.

أ) الأجور والمرتبات والمكافآت المماثلة الأخرى غير معاشات التقاعد التي تدفعها دولة متعاقدة أو قسم سياسي فرعي أو سلطة محلية فيها إلى فرد مقابل خدماته التي أداها لتلك الدولة المتعاقدة أو للفرع سياسي أو لسلطة محلية فيها تخضع للضريبة فقط في تلك الدولة المتعاقدة.

ب) مع ذلك فإن مثل هذه المرتبات والأجور و المكافآت المماثلة الأخرى تخضع للضريبة فقط في الدولة المتعاقدة الأخرى إذا كانت الخدمات قد تم أداؤها في تلك الدولة وكان الفرد مقيم في تلك الدولة واستوفى الشروط التالية :

1 – كان الفرد أحد مواطني تلك الدولة.

2- لم يصبح الفرد مقيما" في تلك الدولة فقط لغرض تقديم الخدمات.

2. أ- المعاشات التقاعدية و أي مكافئات مماثلة مدفوعة من قبل أو ناشئة من أموال صادرة عن دولة متعاقدة أو قسم سياسي فرعي أو سلطة محلية لأي فرد لقاء خدمات مقدمة إلى تلك الدولة أو القسم السياسي الفرعي أو السلطة المحلية ، يخضع للضريبة فقط في تلك الدولة.

ب ومع ذلك فإن المعاش التقاعدي والمكافآت المماثلة الأخرى يخضع للضريبة في الدولة المتعاقدة الأخرى إذا كان الفرد مواطناً ومقيماً في تلك الدولة المتعاقدة.

3. إن أحكام المواد(15)،(16)،(17) تسري على المرتبات والأجور والمكافآت والمعاشات التقاعدية التي تتعلق بتأدية خدمات مرتبطة باعمال تمت ممارستها من قبل دولة متعاقدة أو قسم سياسي فرعي أو سلطة محلية تابعة لها.

مادة (20)
المدرسون والباحثون

الفرد الذي يكون أو كان قبيل زيارته لدولة متعاقدة مقيماً في الدولة المتعاقدة الأخرى، والذي بدعوة من حكومة الدولة المتعاقدة المذكورة أولاً أو جامعة أو كلية أو مدرسة أو متحف أو أي مؤسسة ثقافية في الدولة المتعاقدة المذكورة أولاً، أو بموجب برنامج رسمي للتبادل الثقافي تواجد في تلك الدولة المتعاقدة لمدة لا تزيد على سنتين متتاليتين فقط لغرض التدريس أو إلقاء محاضرات أو عمل أبحاث في مثل هذه المؤسسات، يعفى من الضريبة في تلك الدولة المتعاقدة فيما يتعلق بالمكافآت من هذا النشاط.

مادة (21)
الطلاب والمتدربون

1. المدفوعات التي يتسلمها طالب أو متدرب على العمل كان أو لازال قبل زيارته لدولة متعاقدة مباشرة مقيماً في الدولة المتعاقدة الأخرى، والمتواجد في الدولة المذكورة أولاً فقط للتعليم أو للتدريب، لأغراض معيشته أو التعليم أو التدريب لا تخضع للضريبة في تلك الدولة شريطة أن تكون تلك المبالغ قد اكتسبت من مصادر خارج تلك الدولة.

2. فيما يتعلق بالهبات،المنح الدراسية والمكافئات من التوظيف الغير مشمولة في الفقرة (1)،فان الطالب او المتدرب الموصوف في الفقرة (1)، يحق له اضافة خلال هذا التدريب او التعليم

الى نفس الاعفاءات، او التخفيض فيما يتعلق بالضرائب المتوفرة الى المقيمين في الدولة المتعاقدة التي يزورها.

مادة (22)
الدخل الآخر

تخضع بنود دخل المقيم في دولة متعاقدة أينما تنشأ، والتي لم تتناولها المواد السابقة من هذه الاتفاقية للضريبة فقط في تلك الدولة المتعاقدة.

المادة (23)
تجنب الازدواج الضريبي

1. يتم تجنب الازدواج الضريبي في الدولتين المتعاقدتين كما يلي:
أ) حيثما يكتسب مقيم في دولة متعاقدة دخلا او يمتلك راس مال والذي وفقا لأحكام هذه الاتفاقية يجوز إخضاعه للضريبة في الدولة المتعاقدة الاخرى، تسمح الدولة المتعاقدة المذكورة اولا:
ب) كخصم من ضريبة دخل ذلك المقيم، مبلغ مساوي لضريبة الدخل المدفوعة في تلك الدولة الاخرى.
ج) كخصم من ضريبة راس المال ذلك المقيم، مبلغ مساوي لضريبة راس المال المدفوعة في تلك الدولة الاخرى.

على كل لن يتجاوز هذا الخصم مبلغ ضريبة الدخل أو راس المال كما احتسبت قبل منح الخصم، والمنسوب الى الدخل او راس المال الذي يجوز اخضاعه للضريبة في تلك الدولة الاخرى.

2. حيثما ووفقا لأي من أحكام هذه الاتفاقية اعفي الدخل المكتسب او راس المال الذي يتملكه مقيم في دولة متعاقدة من الضريبة في تلك الدولة، يجوز لمثل هذه الدولة عند احتساب مقدار الضريبة على الدخل او راس المال المتبقي لمثل هذا المقيم، أن تأخذ في الحسبان الدخل المعفى.

المادة (24)
إجراءات الاتفاق المتبادل

1. حيثما يعتبر شخص أن إجراءات إحدى الدولتين المتعاقدتين أو كلتيهما تؤدي أو سوف تؤدي بالنسبة له إلى فرض ضريبة لا تتفق مع أحكام هذه الاتفاقية فانه يمكنه بصرف النظر عن وسائل المعالجة المنصوص عليها في القوانين المحلية لكلتا الدولتين أن يعرض قضيته أمام السلطة المختصة التابعة للدولة المتعاقدة التي يقيم فيها أو اذا ما اندرجت قضيته تحت الفقرة (1) من المادة (23) الى الدولة التي يكون من مواطنيها، يتعين عرض القضية خلال ثلاثة أعوام من أول إخطار بالإجراء الذي أدى إلى فرض ضريبة لا تتفق مع أحكام هذه الاتفاقية.
2. يتعين على السلطة المختصة إذا بدأ لها الاعتراض مسوغا وإذا لم تكن هي ذاتها قادرة على التوصل إلى حل مرض، إن تسعى إلى تسوية القضية عن طريق الاتفاق المتبادل مع السلطة المختصة بالدولة المتعاقدة الأخرى بقصد تجنب فرض ضريبة لا تتفق مع أحكام هذه الاتفاقية. أي اتفاق يتم التوصل إليه سينفذ بالرغم من أي مهلة قانونية في القانون المحلي للدول المتعاقدة.
3. يتعين على السلطات المختصة في الدولتين المتعاقدتين أن تسعى عن طريق الاتفاق المتبادل فيما بينهم لتذليل أية صعوبات أو شكوك تنشأ فيما يتعلق بتفسير أو تطبيق هذه الاتفاقية كما يجوز لهما أيضا التشاور فيما بينها لإلغاء الازدواج الضريبي في الحالات التي لم ترد في هذه الاتفاقية.

4. يجوز أن تتصل السلطات المختصة في الدولتين المتعاقدتين مع بعضها البعض مباشرة، بغرض التوصل إلى الاتفاق حول المعنى المراد من الفقرات السابقة.

مادة (25)
تبادل المعلومات

1. تتبادل السلطات المختصة للدول المتعاقدة المعلومات المعنية لتنفيذ أحكام هذه الاتفاقية أو إدارة أو تنفيذ القوانين المحلية المتعلقة بالضرائب المشمولة في هذه الاتفاقية المفروضة نيابة عن الدول المتعاقدة، أو إحدى تقسيماتها السياسية أو إداراتها المحلية، طالما أنّ النظام الضريبي لا يتعارض مع هذه الاتفاقية.
2. أيّ معلومات استلمت بموجب الفقرة 1 من قبل دولة متعاقدة ستعامل بسرية وبنفس الطريقة التي حصلت المعلومات عليها بموجب القوانين المحلية لتلك الدولة، وستكشف فقط إلى الأشخاص أو السلطات (يتضمن ذلك المحاكم والأجهزة الإدارية) المهتمة بالتقييم أو تحصيل، التنفيذ أو الملاحقة المتعلقة بالاستئنافات فيما يتعلق بالضرائب المشار إليها في الفقرة 1، أو ما سبق. وسيستعمل مثل هؤلاء الأشخاص أو السلطات المعلومات فقط لهذه الأغراض وبمكنهم كشف المعلومات في إجراءات المحكمة العامة أو في القرارات القضائية.
3. في أي حالة لن تكون بنود الفقرات 1 و2 مفسّرة بما قد يفرض على دولة متعاقدة الالتزام:
   أ- تنفيذ إجراءات إدارية مخالفة للقوانين والممارسة الإدارية لتلك الدولة المتعاقدة الأخرى؛
   ب- لتقديم المعلومات التي لا يمكن الحصول عليها بموجب القوانين أو الإجراء الطبيعي لإدارة تلك الدولة أو الدولة المتعاقدة الأخرى؛
   ج-لإعطاء المعلومات التي قد تكشف أيّ أسرار تتعلق بالتجارة أو العمل أو الصناعة أو المعاملات التجارية أو المهنية أو العمليات التجارية، أو معلومات التي يكون الكشف عنها مخالفا للسياسة العامة.
4. إذا طلبت معلومات من قبل دولة متعاقدة بالتوافق مع هذه المادة، تقوم الدولة المتعاقدة الأخرى باستعمال إجراءات جمع المعلومات للحصول على المعلومات المطلوبة، بالرغم من أنّ تلك الدولة الأخرى قد لا تحتاج مثل هذه المعلومات لأغراض ضريبتها الخاصة. إنّ الالتزام المحتوى في الجملة السابقة خاضع لتقييدات الفقرة 3، لكن لا يجوز في أي حالة أن تفسر مثل هذه التقييدات للسماح لدولة متعاقدة لرفض إعطاء المعلومات فقط لأنه ليس لها اهتمام محلي في مثل هذه المعلومات.
5. لا تفسر بنود الفقرة 3 للسماح لدولة متعاقدة لرفض إعطاء المعلومات فقط لأن المعلومات محفوظة لدى مصرف، مؤسسة مالية أخرى أو مرشح أو شخص يتصرف وفق وكالة أو قدرة ائتمانية أو لأنها تتعلق باهتمامات ملكية لشخص.

مادة (26)
عدم التمييز

1. لا يخضع مواطنو دولة متعاقدة في الدولة المتعاقدة الأخرى لأية ضريبة أو أية شروط متصلة بها، وتكون أكثر عبئا من الضريبة وشروطها المتصلة بها المفروضة أو ممكن فرضها على مواطني والأشخاص المقيمين في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى في نفس الظروف، بالخاص فيما يتعلق بالإقامة. بالرغم من أحكام المادة 1، يسري هذا الحكم على الأشخاص غير المقيمين في إحدى الدولتين المتعاقدتين أو كلتيهما.

2. يجب ألا تجبى الضريبة التي تفرض على المنشأة الدائمة لمشروع تابع لدولة متعاقدة في الدولة المتعاقدة الأخرى بطريقة تكون أقل رعاية عما يفرض في تلك الدولة الأخرى على مشاريع تابعة لتلك الدولة الأخرى وتباشر نفس الأنشطة فيها ويجب ألا تفسر أحكام هذه الفقرة على أنها تلزم دولة متعاقدة بان تمنح مواطني الدولة المتعاقدة الأخرى أية علاوات شخصية أو إعفاءات أو خصومات لأغراض الضريبة من جراء الوضع المدني أو المسؤوليات العائلية كالتي تمنحها لمواطنيها.
3. باستثناء حيث تسري أحكام الفقرة (1) من المادة (10)، الفقرة (5) من المادة (12)، أو الفقرة (5) من المادة (13)، فان الفائدة، الإتاوات والمدفوعات الأخرى المدفوعة من قبل مشروع دولة متعاقدة إلى مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى ولغرض تحديد الأرباح الخاضعة

للضريبة لمثل هذا المشروع، يمكن خصمها تحت نفس الظروف كأنه قد تم دفعها إلى مقيم في الدولة المذكورة أولا. بشكل مماثل، اي ديون لمشروع دولة متعاقدة الى مقيم من الدولة المتعاقدة الاخرى، فإنها ولغرض تحديد الضريبة على رأس مال هذا المشروع، يمكن خصمها تحت نفس الظروف كأنها ديون مستحقة الى مقيم من الدولة المذكورة اولا.

4. مشروع دولة متعاقدة والتي يكون رأس مالها مملوكاً أو يتحكم فيه كليا أو جزئيا مباشرة أو غير مباشرة، واحد أو أكثر من مقيم في الدولة المتعاقدة الاخرى، لن تخضع في الدولة المذكورة أولا لأي ضريبة أو شروط متصلة بها أكثر عبئا من الضريبة والشروط المتصلة بها التي يخضع لها او يمكن أن يخضع مشروع مشابه للدولة المتعاقدة المذكورة أولا.

5. لا يوجد في هذه الاتفاقية ما يؤثر على حق أي من الدولتين المتعاقدتين في منح اعفاء او تخفيض من الضرائب إلى أي من شركاتها الوطنية وفقا لقوانينها وتشريعاتها المحلية.

6. في هذه المادة يعني المصطلح "ضريبة" الضرائب موضوع هذه الاتفاقية.

مادة (27)
أحكام متنوعة

يجب ألا تفسر أحكام هذه الاتفاقية على أنها تقيد في أي حال أي استثناء أو إعفاء أو تخفيض أو اعتماد أو علاوات أخرى تمنح الآن أو مستقبلاً:

أ) بموجب قوانين دولة متعاقدة فيما يتعلق بتحديد الضريبة التي تفرض من قبل تلك الدولة المتعاقدة؛

ب) بموجب أي اتفاق آخر خاص بالضرائب بين الدولتين المتعاقدتين أو بين إحدى الدولتين المتعاقدتين ومقيمين في الدولة المتعاقدة الأخرى.

مادة (28)
أعضاء البعثات الدبلوماسية والمراكز القنصلية

لا يوجد في هذه الاتفاقية ما يؤثر على الامتيازات المالية لأعضاء البعثات الدبلوماسية أو الهيئات القنصلية او موظفي المنظمات الدولية بموجب القواعد العامة للقانون الدولي أو بموجب أحكام اتفاقيات خاصة.

المادة (29)
الدخول حيز التنفيذ

1. تقوم كل من الدولتين المتعاقدتين بإخطار الدولة الأخرى كتابيا باستكمال الإجراءات الدستورية المطلوبة للتصديق على هذه الاتفاقية، تدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ بتاريخ استلام آخر هذه الإخطارات، وتسري الاتفاقية على:

أ) فيما يختص بالضرائب المحجوزة في المنبع، للمبالغ المدفوعة أو المخصومة في أو بعد اليوم الأول من يناير في السنة التي وقعت فيها الاتفاقية.

ب) فيما يتعلق بالضرائب الأخرى، للفترات الضريبية التي تبدأ في أو بعد اليوم الأول من يناير للسنة التي وقعت فيها الاتفاقية.

2. يجوز ان تعدل هذه الاتفاقية كتابيا بالاتفاق المتبادل للطرفين المتعاقدين. تدخل هذه التعديلات حيز النفاذ وفق نفس إجراءات الاتفاقية.

مادة (30)
المدة والانهاء

تظل هذه الاتفاقية نافذة المفعول لمدة خمس سنوات وتستمر بعد ذلك نافذة المفعول لمدد مماثلة ما لم تخطر إحدى الدولتين المتعاقدتين الدولة الأخرى خطياً قبل ستة أشهر على

الأقل من انتهاء المدة الأولية أو أي مدة لاحقة، عن نيتها في إنهاء هذه الاتفاقية. وفي مثل هذه الحالة يتوقف سريان الاتفاقية في كلتا الدولتين المتعاقدتين:

أ) فيما يختص بالضرائب المحجوزة في المنبع، للمبالغ المدفوعة او المخصومة في أو بعد اليوم الأول من يناير في السنة التي أعطي فيها الإخطار.

ب) فيما يختص بالضرائب الأخرى، للفترات الضريبية التي تبدأ في أو بعد اليوم الأول من يناير للسنة التي أعطي فيها الإخطار.

وإشهادا على ذلك قام الموقعون أدناه المفوضين تفويضا كاملا بالتوقيع على هذه الاتفاقية.

وقعت في أبوظبي بتاريخ 16 يناير 2017 من نسختين أصليتين باللغات العربية، الاسبانية والانجليزية، وجميع النصوص متساوية في الحجية، في حالة الاختلاف بين أي من النصوص، يسود النص الانجليزي.

عن حكومة
دولة الإمارات العربية المتحدة
عبدالله بن زايد آل نهيان
وزير الخارجية والتعاون الدولي

عن حكومة
جمهورية الباراجواي
الدرو لويزاجا
وزير الخارجية

بروتوكول

عند التوقيع على الاتفاقية المبرمة اليوم بين جمهورية الباراغواي والإمارات العربية المتحدة لتجنب الازدواج الضريبي فيما يتعلق بالضرائب على الدخل ومنع التهرب الضريبي قد اتفق الموقعون أدناه على ان الأحكام الإضافية التالية تشكل جزءا لا يتجزأ من هذه الاتفاقية.

فيما يتعلق بالمادة 11 الفقرة 3 (أرباح الاسهم) والمادة 12 فقرة 3 (الفوائد)، فانه من المتفاهم عليه أن مصطلح المالك المستفيد من الأرباح والفائدة للحكومة يعني الحكومات الاتحادية و المحلية لدولة الإمارات العربية المتحدة، سلطاتها المحلية أو مؤسساتها العامة والمالية، وتشمل بصفة خاصة وان ليس حصراً:

أ) في حالة دولة الامارات العربية المتحدة:

1- المصرف المركزي لدولة الامارات العربية المتحدة؛
2- جهاز ابوظبي للاستثمار؛
3- مجلس ابوظبي للاستثمار؛
4- جهاز الامارات للاستثمار؛
5- شركة مبادلة للتنمية وملحقاتها؛
6- شركة الاستثمارات البترولية الدولية و ملحقاتها؛
7- دبي العالمية؛
8- مؤسسة دبي للاستثمارات الحكومية؛
9- شركة الظاهرة القابضة؛
10- صندوق معاشات ومكافئات التقاعد لإمارة ابوظبي؛
11- هيئة المعاشات والتأمينات الاجتماعية؛
12- شركة ابوظبي الوطنية للطاقة؛ و

أي كيان آخر يكون راس ماله ممتلك مباشرة أو غير مباشرة كلياً أو جزئيا من قبل الحكومات الاتحادية او المحلية لدولة الإمارات العربية المتحدة، بما في ذلك قسم فرعي سياسي والسلطة المحلية فيها، كما يتم الإخطار من قبل حكومات الدولتين المتعاقدتين.

واتفق كذلك أيضا على ان الملحقات المذكورة في الفقرات الفرعية 1 الى 12 أعلاه سيتم الاعتراف بها ككيانات حكومية مؤهلة.

ب) في حالة جمهورية الباراغواي:

1- المصرف المركزي للبارغواي؛
2- مصرف التنمية الوطني.

أي كيان آخر يكون راس ماله ممتلك مباشرة أو غير مباشرة كلياً أو جزئيا من قبل الحكومات الاتحادية او المحلية للباراغواي، بما في ذلك قسم فرعي سياسي والسلطة المحلية فيها، كما يتم الإخطار من قبل حكومات الدولتين المتعاقدتين.

وبالإشارة إلى كامل الاتفاقية ، فانه من المتفاهم عليه أن القانون رقم 1990/60 لجمهورية باراغواي أو أي تشريع أخر يحل محله في المستقبل، يمنح جميع المزايا و الإعفاءات الضريبية للمستثمرين من القطاعين الخاص والعام.

فيما يتعلق بالمادة 25 (تبادل المعلومات):

عندما تكون المعلومات المطلوبة، بموجب المادة 25، موجودة لدى المصارف والمؤسسات المالية والكيانات الاخرى الخاضعة لواجب السرية، فان وزارة المالية يحق لها الحصول على المعلومات المطلوبة وإحالتها إلى الدولة المتعاقدة الأخرى.

ان توفير المعلومات المطلوبة بواسطة الدولة المتعاقدة الأخرى بموجب هذه الاتفاقية لا يشكل خرقا للسرية المنصوص عليها في القانون المحلي.

وإشهادا على ذلك قام الموقعون أدناه المفوضين تفويضا كاملا بالتوقيع على هذا البروتوكول.
وقعت في أبوظبي بتاريخ 16 يناير 2017 من نسختين أصليتين باللغات العربية، الاسبانية والانجليزية، وجميع النصوص متساوية في الحجية، في حالة الاختلاف بين أي من النصوص، يسود النص الانجليزي.

عن حكومة
دولة الامارات العربية المتحدة
عبدالله بن زايد آل نهيان
وزير الخارجية والتعاون الدولي

عن حكومة
جمهورية الباراغواي
اليدو لويزاجا
وزير الخارجية

AGREEMENT
BETWEEN
THE GOVERNMENT OF THE UNITED ARAB EMIRATES
And
THE GOVERNMENT OF THE REPUBLIC OF PARAGUAY
FOR THE AVOIDANCE OF DOUBLE TAXATION
AND THE PREVENTION OF FISCAL EVASION
WITH RESPECT TO TAXES ON INCOME

The Government of the Republic of Paraguay and of the United Arab Emirates;

Desiring to promote their mutual economic relations through the conclusion between them of an agreement for the avoidance of double taxation and the prevention of fiscal evasion with respect to taxes on income;

Have agreed as follows:

Article 1
Personal Scope

1. This Agreement shall apply to persons who are residents of one or both of the Contracting States.

Article 2
Taxes Covered

1. This Agreement shall apply to taxes on income imposed on behalf of a Contracting State or of its political subdivisions or local authorities, irrespective of the manner in which they are levied.

2. There shall be regarded as taxes on income all taxes imposed on total income, or on elements of income, including taxes on gains from the alienation of movable or immovable property, taxes on the total amounts of wages or salaries paid by enterprises.

3. The existing taxes to which this Agreement shall apply are, in particular:

a) In the case of UAE:

(1) the income tax;

(2) the corporate tax

(Hereinafter referred to as "UAE tax");

b) In the case of Paraguay:

(1) the individual (personal services) income tax (Impuesto a la Renta del Servicio de Carácter Personal);

(2) the corporation tax (Impuesto a la Renta de Actividades Comerciales, Industriales o de Servicios);

(3) the income tax on agriculture business (Impuesto a la Renta de Actividades Agropecuarias);

(4) the income tax on small business (Impuesto a la Renta del Pequeño Contribuyente)

(hereinafter referred to as "Paraguayan tax")

4. This Agreement shall apply also to any identical or substantially similar taxes, which are imposed under the laws of a Contracting state after the date of signature of this Agreement in addition to, or in place of, the existing taxes. The competent authorities of the Contracting States shall notify each other of any substantial changes, which have been made in their respective taxation laws.

Article 3
Income from Hydrocarbons

Notwithstanding any other provision of this Agreement nothing shall affect the right of either one of the Contracting States, or of any of their local Governments or local authorities thereof to apply their domestic laws and regulations related to the taxation of income and profits derived from hydrocarbons and its associated activities situated in the territory of the respective Contracting State, as the case may be.

Article 4
General definition

1. For the purposes of this Agreement, unless the context otherwise requires:

a) The terms "a Contracting State" and "the other Contracting State" mean United Arab Emirates or Paraguay, as the context requires;

b) The term "United Arab Emirates" when used in a geographical sense, means the territory of the United Arab Emirates, its territorial sea, airspace and submarine areas over which the United Arab Emirates exercises in accordance with international law and the law of United Arab Emirates sovereign rights; including the Exclusive Economic Zone and the mainland and islands under its jurisdiction in respect of any activity

carried on in its water, seabed and subsoil in connection with the exploration for or the exploitation of the natural resources by virtue of its law and international law;

c) The term " Paraguay" when used in a geographical sense, it refers to the territorial extension over which the State exercises its sovereignty or jurisdiction in accordance with international and national law, the National Constitution;

d) The term "person" includes an individual - an State, a trust, a partnership, a company and any other body of persons;

e) The term "national" means:

(1) any individual possessing the nationality of a contracting State;

(2) any legal person, partnership or association or other entity deriving its status as such from the laws in force in a Contracting State or of a political subdivision or a local government thereof;

f) The term "company" means anybody corporate or any entity that is treated as a body corporate for tax purposes;

g) A pension scheme means any plan, scheme, fund, trust, or other arrangement established in a Contracting, is generally exempt from tax in that State and operated principally either to administer or provide pension or retirement benefit or to earn income for the benefit of one or more such arrangements;

h) The terms "enterprise of a Contracting State" and "enterprise of the other Contracting State" mean respectively an enterprise carried on by a resident of a Contracting State and an enterprise carried on by a resident of the other Contracting State;

i) The term "international traffic" means any transport by a ship or aircraft operated by an enterprise of a contracting State, except when the ship or aircraft is operated solely between places in the other Contracting State;

j) The term "business" includes the performance of professional services and of other activities of an independent character.

k) The term "qualified government entity" means, Central bank of a Contracting State and any person, Agency, institution, authority, fund, enterprise , organization, or other entity owned or controlled directly or indirectly by a contracting State or any political subdivision or local government thereof.

l) the term "tax" means UAE tax or Paraguayan tax, as the context requires;

m) the term "competent authority" means:

(1) in the case of the UAE: the Minister of Finance or an authorized representative of the Minister of Finance ;

(2) in the case of Paraguay: the Minister of Finance or his authorized representative.

2. As regards the application of the Agreement at any time by a Contracting State, any term not defined therein shall, unless the context otherwise requires, have the meaning that it has at that time under the law of that Contracting State for the purposes of the taxes to which the Agreement applies, any meaning under the applicable tax laws of that State prevailing over a' meaning given to the term under other laws of that State.

Article 5
Resident

1. For the purposes of this Agreement, the term "resident of a Contracting State" means:

a) in the case of the UAE:

i. a UAE national and an individual who is under the laws of the United Arab Emirates, is considered as a resident of that State, and any political subdivision or local government thereof is a national;
ii. any person other than an individual that is incorporated or otherwise recognized under the laws of the UAE or any political subdivision or local government thereof.

b) in the case of the Republic of Paraguay:

Any person who, under the laws of Paraguay, is liable to tax therein by reason of his domicile, residence, place of head or main office, place of management, place of incorporation or any other criterion of a similar nature, and also includes the Government of Paraguay and any local authority thereof.

2. For the purposes of paragraph 1, a resident of a Contracting State includes:

a) the Government of that Contracting State and any political subdivision or local Government or local authority thereof;

b) any person other than an individual owned or controlled directly or indirectly by that State or any political subdivision or local government or local authority thereof;

c) a qualified government entity;

d) a pension fund;

e) charities or religious, educational and cultural organizations.

3. Whereby reason of the provisions of paragraph 1 an individual is a resident of both Contracting States, then his status shall be determined as follows:

(a) he shall be deemed to be a resident only of the contracting State in which he has a permanent home available to him; if he has a permanent home available to him in both Contracting States, he shall be deemed to be a resident only of the contracting State with which his personal and economic relations are closer (center of vital interests);

(b) if the Contracting State in which he has his center of vital interests cannot be determined, or if he has not a permanent home available to him in either Contracting State, he shall be deemed to be a resident only of the Contracting State in which he has an habitual abode;

(c) If he has a habitual abode in both Contracting States or in neither of them, he shall be deemed to be a resident only of the contracting State of which he is a national;

(d) If his status cannot be determined under the provisions of subparagraph c), the, competent authorities of the Contracting States shall settle the question by mutual agreement.

4. Where by reason of the provisions of paragraph 1 a person other than an individual is a resident of both Contracting States, then it shall be deemed to be a resident only of the Contracting State where it was incorporate.

Article 6
Permanent Establishment

1. For the purposes of this Agreement, the term "permanent establishment" means a fixed place of business through which the business of an enterprise is wholly or partly carried on.

2. The term "permanent establishment' includes especially:

a) a place of management;
b) a branch;

c) an office;
d) a factory;
e) a workshop;
f) A mine, an oil or gas well, a quarry or any other place of exploration extraction exploitation of natural resources or any activities related thereof including an offshore drilling site.

3. a building site, a construction, assemble or installation project or supervisory activities in connection therewith or drilling rig or ship used for the exploring or exploiting of natural resources constitute a permanent establishment, only if such site, project or activities continue for a period of more, than 9 months.

4. the furnishing of services, including consultancy or managerial services, by an enterprise of a Contracting State through employees or other personnel engaged by the enterprise for such purpose, in the other Contracting State constitutes a permanent establishment only if activities of that nature continue for a period or periods aggregating more than 9 months.

5. An enterprise of a Contracting State shall be deemed to have a permanent establishment in the other Contracting State if substantial, mechanical or scientific equipment or machinery is used for more than twelve months or installed, in that other contracting State by, for or under contract with the enterprise:

6. Notwithstanding the preceding provisions of this Article, the term "permanent establishment" shall be deemed not to include:

a) the use of facilities solely for the purpose of storage, display or delivery of goods or merchandise belonging to the enterprise;
b) the maintenance of a stock of goods or merchandise belonging to the enterprise solely for the purpose of storage; display or delivery;
c) the maintenance of a .stock of goods or merchandise belonging to the enterprise solely for the purpose of processing by another enterprise;
d) the maintenance of a fixed place of business solely for the purpose of purchasing goods or merchandise or of collecting information, for the enterprise;
e) the maintenance of a fixed place of business solely for the purpose of carrying on, for the enterprise any other activity of a preparatory or auxiliary character;
f) The maintenance of a fixed place of business solely for any combination of activities mentioned in subparagraphs a) to e), provided that the overall activity of the fixed place of business resulting from this combination is of a preparatory or auxiliary character.

7. Notwithstanding the provisions of paragraphs 1 and 2, where a person- other than an agent of an independent status to whom paragraph 9 applies -

is acting in a Contracting State on behalf of an enterprise of the other Contracting State, that enterprise shall be deemed to have a permanent establishment in the first-mentioned Contracting State in respect of any activities which that person undertakes for the enterprise, if such a person:

a) Has, and habitually exercises in the first-mentioned Contracting State, an authority to conclude contracts in the name of such enterprise, unless the activities of such person are limited to those mentioned in paragraph 6 which, if exercised 'through a fixed place of business, would not make this fixed place of business a permanent establishment under the provisions of that paragraph;

b) Has no such authority, but habitually maintains in the first-mentioned Contracting State a stock of goods or merchandise belonging to such enterprise from which he regularly delivers goods or merchandise on behalf of such enterprise;

c) Habitually secures orders in the first-mentioned Contracting State, exclusively or almost exclusively for the enterprise itself or for such enterprise and other enterprises, which are controlled by it or have a controlling interest in it.

d) In so acting, he manufactures or processes in that Contracting State for the enterprise goods or merchandise belonging to the enterprise.

8. Notwithstanding the preceding provisions of this Article, an insurance enterprise of a Contracting State shall, except in regard to re-insurance, be deemed to have a permanent establishment in the other Contracting State if it collects premiums in the territory of that other State or insures risks situated therein through a person other than an agent of an independent status to whom paragraph 9 applies.

9. An enterprise of a Contracting State shall not be deemed to have a permanent establishment in the other Contracting State merely because it carries on business in that other Contracting State through a broker, general commission agent or any other agent of an independent status; provided that such persons are acting in the ordinary course of their business. However, when the activities of such an agent are devoted wholly or almost wholly on behalf of that enterprise and other enterprises, which are controlled by it or have a controlling interest in it, he will not be considered an agent of an independent status within the meaning of this paragraph.

10. The fact that a company which is a resident of a Contracting State controls or is controlled by a company which is a resident of the other Contracting State, or which carries on business in that other Contracting State (whether through a permanent establishment or otherwise), shall not of itself constitute either company a permanent establishment of the other.

Article 7
Income from Immovable Property

1. Income derived by a resident of a Contracting State from immovable property (including income from agriculture or forestry) situated in the other Contracting State may be taxed in that other Contracting State.

2. The term "immovable property" shall have the meaning, which it has under the national laws of the Contracting State in which the property in question is situated. The term shall in any case include property accessory to immovable property, livestock and equipment used in agriculture and forestry, rights to which the provisions of genera1laws respecting landed property apply, usufruct of immovable property and rights to variable or fixed payments as consideration for the working of, or the right of work, mineral deposits, sources and other natural resources Ships and aircraft shall not be regarded as immovable property.

3. The provisions of paragraph 1 of this Article shall apply to income derived from the direct use, letting, or use in any other term of immovable property.

4. The provisions of paragraphs 1 and 3 of this Article shall also apply to the income from immovable property of an enterprise and to income from immovable property used for the performance of independent personal services.

Article 8
Business Profits

1. The profits of an enterprise of a Contracting State shall be taxable only in that Contracting State unless the enterprise carries on business in the other Contracting State through a permanent establishment situated in that other Contracting State. If the enterprise carries on or has carried on business in that manner, the profits of the enterprise may be taxed in the other Contracting State but only so much of them as is attributable to that permanent establishment.

2. Subject to the provisions of paragraph 3, where an enterprise of a Contracting State carries on business in the other Contracting State through a permanent establishment situated therein, there shall in each Contracting State be attributed to that permanent establishment the profits which it might be expected to make if it were a distinct and separate enterprise engaged in the same or similar activities under the same or similar conditions and dealing wholly independently with the enterprise of which it is a permanent establishment.

3. In determining the profits of a permanent establishment, there shall be allowed as deductions those deductible expenses which are incurred for the purposes of the permanent establishment, including executive and general administrative expenses so incurred, whether in the Contracting State in which the permanent establishment is situated or elsewhere, taking into consideration any applicable law or regulations in the concerned Contracting State.

4. No profits shall be attributed to a permanent establishment by reason of the mere purchase by that permanent establishment of goods or merchandise for the enterprise.

5. Insofar as it has been customary in a Contracting State to determine the profits to be attributed to a permanent establishment on the basis of an apportionment of the total profits of the enterprise to its various parts, nothing in paragraph 2 shall preclude that Contracting State from determining the profits to be taxed by such an apportionment as may be customary; the method of apportionment adopted shall, however, be such that the result shall be in accordance with the principles contained in this Article.

6. If the information available to the competent authority of a Contracting State is inadequate to determine the profits to be attributed to the permanent establishment of a person, nothing in this Article shall affect the application of any laws or regulations of that Contracting State relating to the determination of the tax liability of that permanent establishment by making of an estimate by the competent authority of that Contracting State of the profits to be subject-to tax of that permanent establishment, provided that such laws or regulations shall be applied consistently with the principles of this Article, taking into account the information available to the competent authority.

7. For the purposes of the preceding paragraphs, the profits to be attributed to the permanent establishment shall be determined by the same method year by year unless there is good and sufficient reason to the contrary.

8. Where profits include items of income or gains which are dealt with separately in other Articles of this Agreement, then the provisions of those Articles shall not be affected by the provisions of this Article.

Article 9
Shipping and Air Transport

Notwithstanding the provisions of Article 7 of this Agreement:

1. Profits of an enterprise of a Contracting State from the operation of ships or aircraft in international traffic shall be taxable only in that Contracting State.

2. For the purposes of this Article profits from the operation of ships or aircraft in international traffic include:

a) profits from the rental on a bareboat basis of ships or aircraft;

b) profits from the use, maintenance or rental of containers, including trailers and related equipment for the transport of containers, used for the transport of goods or merchandise.

3. The provisions of paragraph 1 shall also apply to profits derived from:

a) The participation in a pool, a joint business or an international operating agency.
b) seiling of tickets on behalf of another enterprise
c) Income from selling of technical engineering to a third party.
d) Income deriving from deposits at the Bank, bonds. Shares stocks and other debentures.

Article 10
Associated Enterprises

1. Where:

a) An enterprise of a Contracting State participates directly or indirectly in the management, control or capital of an enterprise of the other Contracting State,

b) The same persons participate directly or indirectly in the management, control or capital of an enterprise of a Contracting State and an enterprise of the other Contracting State,

and in either case conditions are made or imposed between the two enterprises in their commercial or financial relations which differ from those which would be made between Independent enterprises, then any profits which would, but for those conditions, have accrued to one of the enterprises, but, by reason of those conditions, have not so accrued, may be included in the profits of that enterprise and taxed accordingly.

2. Where a Contracting State includes in the profits of an enterprise of that Contracting State-and taxes accordingly -profits on which an enterprise of the other Contracting State has been charged to tax in that other Contracting State and the profits so included are profits which would have accrued to the enterprise of the first-mentioned Contracting State if the conditions made between the two enterprises had been those which would have been made between independent enterprises, then that other Contracting State shall make an appropriate adjustment to the amount of the profits subjected to tax. In determining such adjustment, due regard shall be had to the other

provisions of this Agreement and the competent authorities of the Contracting States shall, if necessary, consult each other.

Article 11
Dividends

1. Dividends paid by a company which is a resident of a Contracting State; to a resident of the other Contracting State may be taxed in that State.

2. However, such dividends may also be taxed in the Contracting State of which the company paying the dividends is a resident and according to the laws of that State, but if the beneficial owner of the dividends is a resident of the other Contracting State, the tax so charged shall not exceed 15% per cent of the gross amount of the dividends.

3. Notwithstanding the provision of paragraphs 1 and 2, dividends paid by a company which is a resident of a Contracting State shall be taxable only in the other Contracting State if the beneficial owner of the dividends is that other State itself, a local government, a local authority or a financial institution thereof, which is a resident of that other State.

4. The term "dividends" as used in this Article means income from shares, "jouissance" shares or "jouissance" rights, mining shares, founders' shares or other rights, not being debt-claims, participating in profits, as well as income from other corporate rights which is subjected to the same taxation treatment as income from shares by the taxation laws of the Contracting State of which the company making the distribution is a resident.

5. The provisions of paragraph I shall not apply if the beneficial owner of the dividends, being a resident of a Contracting State, carries on business in the other Contracting State of which the company paying the dividends is a resident, through a permanent establishment situated in that other Contracting State, or performs in that other Contracting State independent personal services from a fixed base situated in that other Contracting State, and the holding in respect of which the dividends are paid is effectively connected with such permanent establishment or fixed base, In such case the provisions of Article 7 or Article 14, as the case may be, shall apply.

6. Where a company which is a resident of a Contracting State derives profits or income from the other Contracting State, that other Contracting State may not impose any tax on the dividends paid by the company , except insofar as such dividends are paid to a resident of that other Contracting State who is the beneficial owner of the dividends or insofar as the holding in respect of which the dividends are paid is effectively connected with a permanent establishment or a fixed base situated in that other Contracting State, nor subject the company's undistributed profits to a tax .on the company's undistributed profits, even if the dividends paid or the undistributed profits

consist wholly or partly of profits or income arising in such other contracting State.

7. The provision of paragraphs 3 and 4 shall not apply if the beneficial owner of the dividends is the state itself, local government, local authority or their financial institutions. Such income shall be subject to tax at the state of residence.

Article 12
Interest

1. Interest arising in a Contracting State and paid to a resident of the other Contracting State shall be taxed in that Contracting State.

2. However, such interest may also be taxed in the Contracting State in which it arises and according to the laws of that State, but if the beneficial owner of the interest is a resident of the other Contracting State, the tax so charged shall not exceed:
a) 6% per cent of the gross amount of the interest from banks loans or Insurance Companies, regulated by each country's regulation.
b) 15% per cent of the gross amount of the interest in all other cases.

3. No withstanding the provision of paragraphs 1 and 2, interests paid by a company which is a resident of a Contracting State shall be taxable only in the other Contracting State if the beneficial owner of the interests is that other State itself, a local government, a local authority or a financial institution thereof, which is a resident of that other State.

4. The term "interest" as used in this Article means income from debt-claims of every kind, whether or not secured by mortgage and whether or not carrying a right to participate in the debtor's profits, and in particular, income from government securities and income from bonds or debentures, including premiums and prizes attaching to such securities, bonds or debentures, as well as income which is subjected to the same taxation treatment as income from money lent by the taxation laws of the Contracting State in which the income arises.

5. The provisions of paragraph 1 shall not apply if the beneficial owner of the interest, being a resident of a Contracting State, carries on business in the other Contracting State in which the interest arises, through a permanent establishment situated in that other Contracting State and the debt-claim in respect of which the interest is paid is effectively connected with such permanent establishment. In such case the provisions of Article 7 or Article 14, as the case may be, shall apply.

6. Interest shall be deemed to arise in a Contracting State when the payer is a resident of that Contracting State. Where, however, the person paying the

interest, whether he is a resident of a Contracting State or not, has in a Contracting State a permanent establishment in connection with which the indebtedness on which the interest is paid was incurred, and such interest is borne by such permanent establishment, then such interest shall be deemed to arise in the Contracting State in which the permanent establishment is situated.

7. Where, by reason of cl special relationship between the payer and the beneficial owner of the interest, or between both of them and some other person, the amount of the interest, having regard to the debt-claim for which it is paid, exceeds the amount which would have been agreed upon by the payer and the beneficial owner in the absence of such relationship, the provisions of this Article shall apply only to the last-mentioned amount. In such case, the excess part of the payments shall remain taxable according to the laws of each Contracting State; due regard being had to the other provisions of this Agreement.

Article 13
Royalties

1. Royalties arising in a Contracting State and paid to a resident of the other Contracting State may be taxed in that State.

However, such royalties may also be taxed in the Contracting State in which they arise and according to the laws of that State, but if the beneficial owner of the royalties is a resident of the other Contracting State, the tax so charged shall not exceed 15% per cent of the gross amount of the royalties.

2. The term "royalties" as used in this Article means payments of any kind received as a consideration for the use of, or the right to use, any copyright of literary, artistic or scientific work including cinematograph films and works on films, tapes or other means of reproduction for use in connection with television or radio broadcasting, any patent, trade mark, design or model, plan, secret formula or process, or for information (know-how) concerning industrial, commercial or scientific experience.

3. The provisions of paragraphs 1 and 2 shall not apply if the beneficial owner of the royalties, being a resident of a Contracting State, carries on business in the other Contracting State in which the royalties arise, through a permanent establishment situated in that other Contracting State, and the right or property in respect of which the royalties are paid is effectively connected with such permanent establishment. In such case the provisions of Article 7 or Article 14, as the case may be, shall apply.

4. Royalties shall be deemed to arise in a Contracting State when the payer is a resident of that Contracting State. Where, however, the person paying the

royalties, whether he is a resident of a Contracting State or not, has in a Contracting State a permanent establishment or a fixed base in connection with which the liability to pay the royalties was incurred, and such royalties are borne by such permanent establishment, then such royalties shall be deemed to arise in the Contracting State in which the permanent establishment is situated.

5. Where, by reason of a special relationship between the payer and the beneficial owner of the royalties or between both of them and some other person, the amount of the royalties, having regard to the use, right or information, for which they are paid, exceeds the amount which would have been agreed upon by the payer and the beneficial owner in the absence of such relationship, the provisions of this Article shall apply only to the last-mentioned amount. In such case; the excess part of the payments shall remain taxable according to the laws of each Contracting State, due regard being had to the other provisions of this Agreement.

Article 14
Capital Gains

1. Gains derived by a resident of a Contracting State from the alienation of immovable property referred to in Article 6 and situated in the other Contracting State may be taxed in that other Contracting State.

2. Gains from the alienation of movable property forming part of the business property of a permanent establishment which an enterprise of a Contracting State has in the other Contracting State including such gains from the alienation of such a permanent establishment (alone or with the whole enterprise), shall be taxable only in that Contracting State.

3. Gains derived by an enterprise of a Contracting State from the alienation of ships or aircraft operated in international traffic or movable property pertaining to the operation of such ships or aircraft shall be taxable only in that Contracting State.

4. Gains from the alienation of any property other than that referred to in paragraphs 1, 2 and 3 shall be taxable only in the Contracting State of which the alienator is a resident.

Article 15
Dependent Personal Services

1. Subject to the provisions of Articles 15, 17, 18, 19 and 20, salaries, wages and other similar remuneration derived by a resident of a Contracting State in respect of an employment shall be taxable only in that Contracting State unless the-employment is exercised in the other Contracting State. If the

employment is so exercised, such remuneration as is derived there from may be taxed in that other Contracting State.

2. Notwithstanding the provisions of paragraph 1, remuneration derived by a resident of a Contracting State shall be taxable only in the first-mentioned Contracting State if all the following conditions are met:

a) The recipient is present in the other Contracting State for a period or periods not exceeding in the aggregate 183 days in 12 month period commencing or ending in the fiscal year concerned;

b) The remuneration is paid by, or on behalf of, an employer who is not a resident of the other Contracting State;

c) The remuneration is not borne by a permanent establishment, which the employer has in the other Contracting State.

4. Notwithstanding the preceding provisions of this Article, remuneration derived in respect of an employment exercised aboard a ship or aircraft operated in international traffic by an enterprise of a Contracting State shall be taxable only in that Contracting State.

5. An individual who is both a national of a Contracting State and an employee of an enterprise of that Contracting State the principal business of which consists of the operation of aircraft in international traffic and who derives remuneration in respect of duties performed in the other Contracting State shall be taxable only in that Contracting State on remuneration derived from his employment with that enterprise.

Article 16
Directors' Fees

Directors' fees and other similar payments derived by a resident of a Contracting State in his capacity as a member of the board of directors or other similar organ of a company, which is a resident of the other Contracting State, shall be taxable only in the first-mentioned Contracting State.

Article 17
Artists and Sportsmen

1. Notwithstanding the provisions of Articles 14, income derived by a resident of a Contracting State as an entertainer, such as a theatre, motion picture, radio or television artiste, or a musician, or as a sportsman, from his personal activities as such exercised in the other Contracting State, may be taxed in that other Contracting State.

2. Where income in respect of personal activities exercised by an entertainer or a sportsman in his capacity as such accrues .not to the entertainer or sportsman himself but to another person, that income may, notwithstanding the provisions of Articles 7 and 14 be taxed in the Contracting State in which the activities of the entertainer or sportsman are exercised.

3. The provisions of paragraphs 1 and 2 shall not apply to income derived by entertainers or sportsmen who are residents of a Contracting State from personal activities as such exercised in the other Contracting State if their visit to that other Contracting State is substantially supported from the public funds of the first-mentioned Contracting State, including those of any political subdivision, a local authority or statutory body thereof, nor to income derived by a non-profit making organization in respect of such activities provided no part of its income is payable to, or is otherwise available for the personal benefit of its proprietors, founders or members.

Article 18
Pensions and Annuities

1. Subject to the provisions of paragraph 2 of Article 19, pensions and other similar remuneration and annuities paid to an individual who is a resident of a Contracting State in consideration of past employment shall be taxable only in that Contracting State.

2. As used in this Article:

a) The terms "pensions and other similar remuneration" mean periodic-payments made after retirement in consideration of past employment or by way of compensations for injuries received in connection with past employment;

b) The term "annuity" means a stated sum payable to an individual periodically at stated times during life, or during a specified or ascertainable period of time, under an obligation to make the payments in return for adequate and full consideration in money or money's worth.

Article 19
Government Service

1. a) Salaries, wages and other similar remuneration, other than a pension, paid by a Contracting State or a political subdivision or a local authority thereof to an individual in. respect of services rendered to that Contracting State or subdivision or authority shall be taxable only in that Contracting State.

b) However, such salaries, wages and other similar remuneration shall be taxable only in the other Contracting State if the services are rendered in

that Contracting State and the individual is a resident of that Contracting State and has fulfilled one of the following conditions:

(1) is a national of that Contracting State;
(2) Did not become a resident 'of that Contracting State solely for rendering the services.

2. a) any pension paid by, or out of funds created by, a Contracting State or a political subdivision or a local authority thereof to an individual in respect of services rendered to that Contracting State or subdivision or authority shall be taxable only in that Contracting State.

b) However, such pension shall be taxable only in the other Contracting State if the individual is a resident of, and a national of, that Contracting State.

3. The provisions of Articles 15, 16 and 17 shall apply to salaries, wages and other similar remuneration arid to pensions in respect of services rendered in connection with a business carried on by a Contracting State or a political subdivision or a local authority thereof.

Article 20
Teachers and Researchers

An individual who is or was immediately before visiting a Contracting State a resident of the other Contracting State and who at the invitation of the Government of the first-mentioned Contracting State or of a university college, school, museum or other cultural institution in that first-mentioned Contracting State or under an official programme of cultural exchange is present in that Contracting State for a period not exceeding two consecutive years solely for the purpose of teaching giving lectures or carrying out research at such institution shall be exempt from tax in that Contracting State on his remuneration for such activity.

Article 21
Students and Trainees

1. Payments which a student or business trainee who is or was immediately before visiting a Contracting State a resident of the other Contracting State and who is present in the first-mentioned Contracting State solely for the purpose of his education or training receives for the purpose of his maintenance, education or training shall not be taxed in that Contracting State, provided that such payments arise from sources outside that Contracting State.

2. In respect of grants, scholarships and remuneration from employment not covered by paragraph 1, a student or business trainee described in

paragraph 1 shall , in addition, be entitled during such education or training to the same exemptions, reliefs or reductions in respect of taxes available to residents of the Contracting State which he is visiting.

Article 22
Other Income

Items of income of a resident of a Contracting State, wherever arising, not dealt with in the foregoing Articles of this Agreement shall be taxable only in that Contracting State.

Article 23
Elimination of Double Taxation

1. Double Taxation shall be eliminated in the Contracting States as follows:

   a) Where a resident of a Contracting State derives income or owns capital which, in accordance with the provisions of this Agreement, maybe taxed in the other Contracting State; the first-mentioned State shall allow;
   b) as a deduction from the tax on the income of that resident, an amount equal to the income tax paid in that other State;
   c) as a deduction from the tax on the capital of that resident, an amount equal to the capital tax paid in that other State.

   Such deduction in either case shall not, however, exceed that part of the income tax, as computed before the deduction is given, which is attributable, as the case may be, to the income, which may be, taxed in that other State.

2. Where in accordance with any provision of the Agreement income derived or capital owned by a resident of a Contracting State is exempt from tax in that State, such State may nevertheless, in calculating the amount of tax on the remaining income or capital of that resident, take into account the exempted income.

Article 24
Mutual Agreement Procedure

1. Where a person considers that the actions of one or both of the Contracting State result or will result for him in taxation not in accordance with the provisions of this Agreement, he may, irrespective of the remedies provided by the domestic law of those Contracting State, present his case to the competent authority of the Contracting State of which he is a resident or, if his case comes under paragraph 1 of Article 23, to that of the Contracting State of which he is a national. The case must be presented within three years from the first notification of the action resulting in taxation not in accordance with the provision of this Agreement.

2. The competent authority shall endeavor, if the objection appears to it to be justified and if it is not itself able to arrive at a satisfactory solution, to resolve the case by mutual agreement with the competent authority of the other Contracting State, with a view to the avoidance of taxation which is not in accordance with Agreement. Any agreement reached shall be implemented notwithstanding any time limits in the domestic law of the Contracting State.

3. The competent authorities of the Contracting State shall endeavor to resolve by mutual agreement any difficulties or doubts arising as to the interpretation or application of this Agreement. They may also consult together for the elimination of double taxation in cases not provided for in this Agreement.

4. The competent authorities of the Contracting State may communicate with each other directly for the purpose of reaching an agreement in the sense of the preceding paragraphs.

Article 25
Exchange of Information

1. The competent authorities of the Contracting States shall exchange such information as is foreseeably relevant for carrying out the provisions of this Agreement or to the administration or enforcement of the domestic laws of the Contracting State concerning taxes covered by this Agreement imposed on behalf of a Contracting States, or of their political subdivisions or local authorities, insofar as the taxation thereunder is not contrary to this Agreement.

2. Any information received under paragraph 1 by a Contracting State shall be treated as secret in the same manner as information obtained under the domestic laws of that Contracting State and shall be disclosed only to persons or authorities (including courts and administrative bodies) concerned with the assessment or collection of, the enforcement or prosecution in respect of, or the determination of appeals in relation to, the taxes covered by this Agreement. Such persons or authorities shall use the information only for such purposes. They may disclose the information in public court proceedings or in judicial decisions.

3. In no case shall the provisions of paragraphs 1 and 2 be construed so as to impose on a Contracting State the obligation:

a) to carry out administrative measures at variance with the laws and administrative practice of that or of the other Contracting State;
b) to supply information which is not obtainable under the laws or in the normal course of the administration of that or of the other Contracting State;

c) to supply information which would disclose any trade, business, industrial, commercial or professional secret or trade process, or information, the disclosure of which would be contrary to public policy (order public).

4. If information is requested by a Contracting State in accordance with this Article, the other Contracting State shall Use its information gathering measures to obtain the requested information, even though that other State may not need such information for its own tax purposes. The obligation contained in the preceding sentence is subject to the limitations of paragraph 3 but in no case shall such limitations be construed to permit a Contracting State to decline to supply information solely because it has no domestic interest in such information.

5. In no case shall the provisions of paragraph 3 be construed to permit a Contracting State to decline to supply information solely because the information is held by a bank, other financial institution, nominee or person acting in agency or a fiduciary capacity or because it relates to ownership interests in a person.

Article 26
NON-DISCRIMINATION

1. Nationals of a Contracting State shall not be subjected in the other Contracting State to any taxation or any requirement connected therewith, which is other or more burdensome than the taxation and connected requirements to which nationals of that other State in the same circumstances, in particular with respect to residence, are or may be subjected. This provision shall, notwithstanding the provisions of article 1, also apply to persons who are not residents of one or both of the Contracting States.

2. The taxation on a permanent establishment, which an enterprise of a Contracting State has in the other Contracting State, shall not be less favorably levied in that other State than the taxation levied on enterprises of that other State carrying on the same activities. This provision shall not be construed as obliging a Contracting State to grant to residents of the other Contracting State any personal allowances, relieves and reductions for taxation purposes on account of civil status or family responsibilities which it grants to its own residents.

3. Except where the provisions of paragraph 1 of Article 10, paragraph 5 of Article 12 or paragraph 5 of Article 13 apply, interest, royalties and other disbursements paid by an enterprise of a Contracting State to a resident of the other Contracting State shall, for the purpose of determining the taxable profits of such enterprise, be deductible under the same conditions as if they had been paid to a resident of the first-mentioned State. Similarly, any debts

of an enterprise of a Contracting State to a resident of the other Contracting State shall, for the purpose of determining the taxable capital of such enterprise, be deductible under the same conditions as if they had been contracted to a resident of the first-mentioned State.

4. Enterprises of a Contracting State, the capital of which is wholly or partly owned or controlled. directly or indirectly; by one or more residents of the other Contracting State, shall not be subjected in the first-mentioned State to any taxation or any requirement connected therewith which is other or more burdensome than the taxation and connected requirements to which other similar enterprises of the first-mentioned State are or may be subjected.

5. Nothing in this agreement shall prevent a contracting state from granting exemption from tax or reduction to its own national companies in accordance to its domestic laws and regulations.

6. In this Article the term "taxation" means taxes which are the subject of this Agreement.

Article 27
Miscellaneous Rules

1. The provisions of this Agreement shall not be construed to restrict in any manner any exclusion, exemption, deduction, credit, or other allowance now or hereafter accorded:

a) by the laws of a Contracting State in the determination of the tax imposed by that Contracting State;
b) By any other special arrangement on taxation between the Contracting States or between one of the Contracting States and residents of the other Contracting State.

Article 28
Members of Diplomatic Missions and Consular Posts

Nothing in this Agreement shall affect the fiscal privileges of members of diplomatic missions or consular posts or employees of international organizations under the general rules of international law or under the provisions of special agreements.

Article 29
Entry into Force

Each of the Contracting States shall notify to the other in writing the completion of its constitutional procedures for the entry into force of this Agreement. This agreement shall enter into force on the date of receipt of the

latter of these notifications and its provisions shall thereupon have effect in both Contracting States:

a) in respect of taxes withheld at source, for amounts paid or credited on or after the first day of January of the year in which this Agreement is Signed;
b) In respect of other taxes, for taxable periods beginning on or after the first day of January of the year in which this Agreement is signed.

Article 30
Duration and Termination

The Agreement shall remain in force for a period of five years and shall continue in force thereafter for a similar period or periods unless either Contracting State notifies the other in writhing, at least six months before the expiry of the initial or any subsequent period, of its intention to terminate this Agreement. In such event, this Agreement shall cease to have effect in both Contracting States:

a) in respect of taxes withheld at source, for amounts paid or credited on or after the first day of January of the year next following that in which the notice of termination is given;
b) in respect of other taxes, for taxable periods beginning on or after the first day of January of the year next following that in which the notice of termination is given.

IN WITNESS WHEREOF, the undersigned, duly authorized thereto by their respective Governments, have signed this Agreement.

Done in Abu Dhabi 16 January 2017, in two original, in the Spanish, Arabic and English languages, all texts been equally authentic. In case of divergence of interpretation the English text shall prevail.

On Behalf Of The
United Arab Emirates
Abdullah Bin Zayed Al Nahyan
Minister Of Foreign Affairs And
International Cooperation

On Behalf Of The
Republic Of Paraguay
H.E. Mr. Eladio Loizaga
Minister Of Foreign Affairs

PROTOCOL

At the signing of the Agreement concluded today between the Republic of Paraguay and the United Arab Emirates for the avoidance of double taxation with respect to taxes on income and the prevention of fiscal evasion the undersigned have agreed upon the Following additional provisions which shall form an integral part of the said Agreement.

With respect to Article 11 paragraph 3 (dividend) and 12 paragraph 3 (interest), it is understood that the term beneficial owner of the dividend and interest of the Government means the federal and local governments of the United Arab Emirates, their local authorities or their public and financial institutions thereof, and shall include particularly but not exclusively:

a. in the case of United Arab Emirates:

i. Central Bank of the United Arab Emirates;
ii. Abu Dhabi Investment Authority;
iii. Abu Dhabi Investment Council;
iv. Emirates Investment Authority;
v. Mubadala Development Company and its successors and assigns;
vi. International Petroleum Investment Company (IPIC) and its successors and assigns;
vii. Dubai World;
viii. Investment Corporation of Dubai;
ix. Al Dahra Holding Company;
x. The Abu Dhabi Retirement Pensions and Benefits Fund;
xi. The General Pension and Social Security Authority;
xii. Abu Dhabi National Energy Company (TAQA); and

Any other entity the capital of which is wholly or partially directly or indirectly owned by the federal or local governments of United Arab Emirates, including a political subdivision and the local authority thereof, and shall be notified by the Governments of the Contracting States.

It is further agreed that the successors and assigns of the entities listed in sub paragraphs 1 to 12 above shall be recognized as a qualified government entities.

b. In the case of the Republic of Paraguay:

i. Banco Central del Paraguay (Central Bank of Paraguay)
ii. Banco Nacional de Fomento (National Development Bank)

Any other entity the capital of which is wholly or partially directly or indirectly owned by the federal or local governments of Paraguay, including a political

subdivision and the local authority thereof, and shall be notified by the Governments of the Contracting States.

With reference to the entire Agreement, it is understood that Law N° 60/1990 of the Republic of Paraguay or any other regulation that substitutes it in the future, accords all the benefits and tax exemptions to those investors of the public and private sectors.

With respect to Article 25 Exchange of Information:

When the information required under Article 25 is held by banks, financial institutions and other entities under a duty of secrecy, the Ministry of Finance is empowered to obtain the required information and forward it to the other Contracting State.

The provision of information required by the other Contracting State under the terms of this Agreement shall not constitute a breach of confidentiality established by domestic law.

IN WITNESS WHEREOF the undersigned, duly authorized thereto, have signed this Protocol.

Done in Abu Dhabi on 16 January 2017, in two original, in the Spanish, Arabic and English languages, all texts been equally authentic. In case of divergence of interpretation the English text shall prevail.

On Behalf Of The
United Arab Emirates
Abdullah Bin Zayed Al Nahyan
Minister Of Foreign Affairs And
International Cooperation

On Behalf Of The
Republic Of Paraguay
H.E. Mr. Eladio Loizaga
Minister Of Foreign Affairs